

جميل خرطيل

وأد منظمة التحرير الفلسطينية

(الفردية والهيمنة، عدم الالتزام بالمبادئ، عدم المصادقية في
الممارسة)

* * *

الفهرس

3	المقدمة.
6	1- البدايات والتصدي للتسوية.
25	2- برنامج النقاط العشر.
33	3- اللهاث وراء التسوية.
42	4- إعلان قيام الدويلة، والتخلي عن أراضي الـ 48.
45	5- إلغاء الميثاق، وإنهاء المنظمة.
54	6- لجان حق العودة.
59	7- فصائل المقاومة.
64	8- اليمين الفلسطيني.
66	9- اليسار الفلسطيني.
73	الخاتمة.
96	الملحق: الميثاق الوطني الفلسطيني.

* * *

المقدمة

القضية الفلسطينية ليست ملك الشعب الفلسطيني فقط وإن كان في الخندق الأول، بل هي ملك العرب جميعاً وهي جوهر الثورة العربية والتحرر⁽¹⁾، ولا يغير من تلك الحقيقة تخلي معظم الأنظمة العربية عن واجباتها القومية، ولا تفريط المنظمة بها.

إن الوطنيين الشرفاء وعوا حقيقة الإمبريالية الغربية في تجزئة الوطن العربي وزرع القاعدة العسكرية المسماة "إسرائيل"، ووعوا مشاريع الإمبريالية الأمريكية لصنع شرق أوسط جديد/ كبير يؤمرك المنطقة ويصهينها، فوقفوا في الصف المعادي لأمريكا والصهاينة والغرب المنافق مشكلين خط الممانعة والمقاومة. فهناك مشروعان في المنطقة لا ثالث لهما إما الوقوف في خندق المقاومة أو التبعية لتلك المشاريع؛ هنا أو هناك!

والوقوف في خندق المقاومة يعني الإيمان بتحرير فلسطين كلها، فالكيان الصهيوني خنجر في قلب الأمة العربية يمنع إعادة لحمتها، لأنها في وحدتها تحقق حريتها وتستطيع أن تتطور وتتقدم وتحدث، فالعلاقة جدلية بين تحرير فلسطين والتحرر العربي من الاستعمار والتبعية من جانب، والنهوض من جانب آخر.

إن اليمين الفلسطيني منذ نكبة الـ 67 كان يحوم حول التفاهم السياسي مع الأردن والعدو، لإقامة كيان فلسطيني في الضفة والقطاع مقابل التنازل عن بقية الأراضي الفلسطينية.

وتلك الرؤية كانت الهدف الإستراتيجي للأنظمة العربية إذ صار هدفها بعد نكبة عام 67 إزالة آثار العدوان باستعادة الأراضي التي احتلت مقابل الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني!

والنظرة الاستسلامية لإنهاء الصراع هي انعكاس للاتجاهات القطرية في الوطن العربي، فبدلاً من تعزيز الاتجاه القومي صار اهتمام معظم الدول العربية ينصب على شؤونها الخاصة بها، مما أخرج القضية الفلسطينية من مركزيتها وأولويتها في جدول أعمال الأنظمة العربية ومؤتمراتها!

إن وصول منظمة التحرير الفلسطينية إلى طريق مسدودة، هو نتاج طبيعي لمسارها غير الملتزم بالهدف الإستراتيجي، وقد فقدت روحها الثورية، وتحولت في مواقفها إلى منظمة تحريك للقضية وليس التحرير؛ فالتحرير يتطلب برنامج عمل منظم ومستمر حتى تحقيق الهدف أو حتى إنجاز مراحل على طريق الهدف تقرب الهدف وتسعى له، لكن لم تكن هناك سوى حركة ومراوحة، والحركة أحياناً لأجل الحركة!

وأزمة المنظمة هي أزمة الثورة الفلسطينية، فقيادة المنظمة عكست توجهات أكثرية الفصائل نفسها، وأزمة الفصائل المسلحة التي كانت ترفع شعار التحرير، هي في الانتقال أيضاً إلى شعار تحريك القضية. والخلافات الشكلية كانت تدور حول أسلوب العمل والتفرد. ولم يكن التخلي عن الأهداف الحقيقية للشعب الفلسطيني

إلا بإجماع اليمين ومعظم اليسار الذي بدأ تحت شعار التكتيك،
وانتهى بتحول البرنامج المرحلي إلى هدف إستراتيجي!
وذاك الهدف يتم تحقيقه سياسياً وبعطاء وتنازل مؤلم من
الصهاينة (كما كان يكرر المسمى شارون وغيره) بعد الاعتراف
بشرعية كيانهم الصهيوني!

لقد كانت المجالس الوطنية وأدبيات الثورة تتحدث عن
الإمبريالية وقاعدتها الاستعمارية بؤرة الشر والسرطان الخبيث
الهادف إلى منع النهوض العربي والوحدة والتقدم.. وقد رضع
الأطفال العرب والفلسطينيون تلك المقولات مع حليبهم، وإذ
بالمفاهيم تقلب رأساً على عقب!

وقراءة تاريخ المنظمة (2) منذ أن أوّمنت على جوهر الصراع
العربي الصهيوني، تبين ما كان يتم في هذا البيت الفلسطيني الذي
أراده الشعب الفلسطيني أن يكون الناطق باسمهم والمعبر عن
أحلامهم وطموحاتهم في تحرير فلسطين كلها.

* * *

1- البدايات والتصدي للتسوية

لقد نشأت المنظمة ضمن مفاهيم متناقضين الأول فلسطيني هدفه إبراز الهوية الفلسطينية التي أراد البعض تغييرها وذوبانها ومصادرة قرارها/ النظام الأردني، والثاني دفعت به بعض الأنظمة العربية للتخلص من القضية الفلسطينية، وترك شأنها للفلسطينيين لتعفي نفسها من تحمل المسؤولية القومية في التحرير، والتي تتطلب عبئاً ثقيلاً هي في غنى عنه!

وتلك الأنظمة تعلم تماماً عجز الفلسطينيين عن حمل المشروع دونما تقديم المساعدات والتسهيلات (المال والسلاح والتدريب والحدود المفتوحة أمام حرب العصابات..)، لذلك عملت على إبقاء قيادة المنظمة دائرة في فلكها وأغرقتها بالأموال لتفسدها من الداخل فتفرغ القضية من محتواها الوطني المصر على تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني. كما ربطت قيادة المنظمة بعجلة رؤيتها التابعة للإمبريالية الأمريكية التي تنظر إلى القضية بعين أحادية صهيونية.

وحتى تضمن ألا يحرك المشروع الفلسطيني القوى الوطنية/ القومية المعارضة لها، مما قد يشكل خطورة عليها وعلى أمنها وبقائها، حولت الصراع من صراع عربي صهيوني إلى صراع فلسطيني صهيوني!

في البداية لا بد من إشارة إلى المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد عقب النكبة في غزة في 30 / 9 / 1948 بإشراف الحاج أمين الحسيني رئيس الهيئة العربية العليا، وعد المجلس أن الإدارة المدنية المؤقتة هي حكومة لعموم فلسطين، التي رئسها أحمد حلمي عبد الباقي. وقد رفض المجلس قرار تقسيم فلسطين رقم 181 الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 / 11 / 1947 (تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية: نحو 54 % للدولة اليهودية، و 45 % للدولة العربية و 1 % منطقة دولية وهي منطقة القدس). وأعلن أن فلسطين بحدودها المعروفة "بحسب تقسيم سايكس - بيكو، وقبل قيام الكيان الإسرائيلي"، دولة حرة ديموقراطية مستقلة ذات سيادة قومية وعاصمتها القدس. كما عدّ علم الثورة العربية الكبرى علماً لفلسطين.

ومن البيان الذي صدر عنه: (.. فإننا نحن أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في غزة هاشم نعلن هذا اليوم الواقع في الثامن والعشرين من ذي القعدة سنة 1367هـ الموافق أول تشرين الأول سنة 1948م، استقلال فلسطين كلها التي يحدها شمالاً سورية ولبنان، وشرقاً سورية وشرق الأردن وغرباً البحر الأبيض المتوسط، وجنوباً مصر، استقلالاً تاماً. وإقامة دولة حرة ديموقراطية ذات سيادة يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم وتسير هي وشقيقاتها الدول العربية متأخية في بناء المجد العربي وخدمة الحضارة الإنسانية..).

ولم تعترف هيئة الأمم المتحدة بالحكومة، ولا الحكام العرب اعترفوا بها، وأكثر من ذلك أهملت الأنظمة العربية الحكومة الفلسطينية في كل الخطابات الرسمية.

وقد أرسل ملك الأردن عبد الله بن الحسين رسالة إلى النقراشي رئيس وزراء مصر آنذاك ذكر فيها خطر المفتي، وبأنه سيحارب المفتي وجماعته كما يحارب اليهود.. فقام النقراشي باستدعاء المفتي إلى مصر، ووضعه تحت الإقامة الجبرية. وعقد الملك عبد الله بن الحسين مؤتمر أريحا وضم الضفة الغربية إليه. كما ضم قطاع غزة إلى الإدارة المصرية.

وقد عدت الهيئة العربية العليا ضم الضفة الغربية إلى الأردن بأنه: (فصل من فصول المأساة الاستعمارية التي هدفت إلى محو اسم فلسطين العربية من الوجود).

وفي مطلع الستينيات عقدت الدورة الأربعون لمجلس الجامعة العربية في أيلول 1963 واختير أحمد الشقيري ممثلاً لفلسطين في مجلس الجامعة خلفاً لأحمد حلمي عبد الباقي الذي توفي قبل ذلك في العام نفسه. وكلف الشقيري بإجراء اتصالات مع الشعب الفلسطيني لإقامة كيان فلسطيني، فقام باتصالاته في الضفة والقطاع وأماكن اللجوء في عدد من الدول العربية.

وقد وضع الشقيري مشروع الميثاق القومي والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وشكل هيكلية المنظمة ومكاتبها ودوائرها داخل الدول العربية والأجنبية..

وأطلق على المؤتمر الفلسطيني الأول المجلس الوطني وثبتت هذه التسمية على امتداد المؤتمرات اللاحقة. وانتخب الشقيري رئيساً للمجلس الوطني كما انتخب رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة.. وبعد حرب 67 جرت خلافات في اللجنة التنفيذية انتهت إلى استقالة الشقيري في كانون الأول 1967، وقد قبلت اللجنة التنفيذية استقالته، وانتخب يحيى حمودة رئيساً بالوكالة.

وفي الدورة الخامسة للمجلس الوطني في شباط عام 1969 في القاهرة، جرى انتخاب اللجنة التنفيذية وانتخب ياسر عرفات رئيساً لها بدلاً من يحيى حمودة. وبقيت المجالس المتعاقبة بحسب تركيبها التعيينية تجدد له الانتخاب تلقائياً حتى وفاته (3).

إن أهم ما صدر عن المؤتمر الفلسطيني الوطني الأول الذي عقد في القدس في 28 / 5 - 6 / 2 عام 1964، هو إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وإقرار الميثاق القومي الفلسطيني المؤلف من 29 مادة.

ومن القرارات السياسية الهامة التي صدرت القرار الخامس الذي يبرز الشخصية الفلسطينية ويرفض إذابتها في نصه: (تقوم منظمة التحرير بتمثيل فلسطين لدى جامعة الدول العربية ومكاتب المقاطعة والأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المختلفة والمؤتمرات الرسمية والشعبية، وهي تملك وحدها حق تمثيل الفلسطينيين وتنظيمهم والنطق باسمهم).

كما صدرت قرارات عسكرية تتعلق بتعبئة الشعب الفلسطيني وتدريبه على أحدث أنواع السلاح (4) فالقرار الأول يقول: (المباشرة فوراً بفتح المعسكرات لتدريب جميع القادرين على حمل السلاح من الشعب الفلسطيني رجالاً ونساء وبصورة إلزامية..). والقرار الثالث: (اتخاذ كافة الإجراءات السريعة لتزويد الكتائب الفلسطينية بمختلف أنواع الأسلحة الحديثة والتجهيزات اللازمة). وفي مجال التوعية والإعلام صدرت أيضاً قرارات أهمها القرار الأول: (استبدال كلمة اللاجئين "بالعائدين") وهذا يعني عملياً التحول من مرحلة البكاء والتوسل واستجداء الشفقة إلى مرحلة حمل السلاح، واليقين باسترجاع الوطن السليب. والقرار السادس: (توجيه النشء الجديد إلى أن الجهاد واجب مقدس على كل فلسطيني وفلسطينية).

وفي دورة المجلس الوطني الرابعة التي عقدت في القاهرة من 10 - 17 / 7 / 1968 جرت على الميثاق بعض التعديلات (إعادة أوضح للصياغة، أو تغيير في بنية بعض المواد، أو إضافة مواد جديدة..) وتغيرت التسمية من الميثاق القومي إلى الميثاق الوطني (في الملحق الميثاق الوطني كاملاً).. وهو يتألف من 33 مادة بزيادة أربع مواد.

* من المادة الثالثة في الميثاق القومي لعام 1964 التي تقول: (الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه وهو جزء لا يتجزأ من الأمة العربية..) حذفت من الميثاق

الوطني لعام 1968: (يشترك معها في آمالها وآلامها، وفي كفاحها من أجل الحرية والسيادة والتقدم والوحدة).

* المادة 7 في الميثاق القومي: (اليهود الذين هم من أصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيين إذا كانوا راغبين بأن يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين)، صار في الميثاق الوطني رقمها المادة 6 ونصها: (اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين). وصيغة التعديل تتيح عدّ آلاف جديدة من اليهود كفلسطينيين.

* عدلت المادة 9 من الميثاق القومي وهذا نصها: (المذاهب العقائدية سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية لا تشغل أهل فلسطين عن واجبهم الأول في تحرير وطنهم. والفلسطينيون جميعاً جبهة وطنية واحدة يعملون لتحرير وطنهم بكل مشاعرهم وطاقاتهم الروحية والمادية).

* في المادة 10 من الميثاق القومي: (وبعد أن يتم تحرير الوطن يختار الشعب الفلسطيني لحياته العامة ما يشاء من النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية) حذفت هذه الفقرة من الميثاق الوطني. وبقيت الفقرة الأولى من المادة والمتعلقة بالشعارات الثلاثة في الميثاق الوطني تحت رقم 11.

والمواد الجديدة في التعديل تتعلق بالكفاح المسلح والعمل الفدائي: فهناك جزء من المادة 8 في الميثاق الوطني المعدل: (المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير

فلسطين ولذلك فإن التناقضات بين القوى الفلسطينية هي من نوع التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي فيما بين الصهيونية والاستعمار من جهة وبين الشعب العربي الفلسطيني من جهة ثانية..).

وهذه الفقرة لم ترد في الميثاق القومي: (والجماهير الفلسطينية تشكل جبهة وطنية واحدة تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح).

* المادة 9 في الميثاق الوطني المعدل: (الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين..)، لم ترد في الميثاق القومي.

* المادة 10 في الميثاق الوطني تذكر أن: (العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية..).

فكل ما يتعلق بالحرب الشعبية والكفاح المسلح والعمل الفدائي لم يرد في الميثاق القومي، لأن الشقيري كان يؤمن بحرب الجيوش النظامية.

ومن المواد التي وردت في الميثاق الوطني وهي موجودة في الميثاق القومي لكن جرت عليها تعديلات شكلية.

* في المادة الأولى: (فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية). وهي لا تخرج عن روح ما ورد في الميثاق القومي. وكذلك كل ما يتعلق بالمسؤولية القومية والتحرر والوحدة..

* المادة (11): (يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات هي: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير).

* المادة (12): (الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية ولكي يؤدي دوره في تحقيقها يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها..).

* المادة (13): (الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر..). فالعلاقة جدلية بينهما كل واحد منهما يؤدي إلى الآخر.

* المادة (15): (تحرير فلسطين من ناحية عربية واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والإمبريالية عن الوطن العربي الكبير..). وعلى الأمة العربية تعبئة: (جميع طاقاتها العسكرية والبشرية والمادية والروحية للمساهمة مساهمة فعالة مع الشعب الفلسطيني في تحرير فلسطين).

* المادة (19): رفض التقسيم وقيام المسماة "إسرائيل" وعد ذلك باطلاً وهو متناقض مع ميثاق الأمم المتحدة وفي طبيعته حق تقرير المصير.

* المادة (20): تصريح بلفور باطل وصك الانتداب. واليهودية دين وليس قومية، واليهود ليسوا شعباً فهم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها..

* المادة (21): رفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين تحريراً كاملاً.

* المادة (22): الصهيونية حركة سياسية عنصرية عدوانية توسعية، مرتبطة عضويًا بالإمبريالية. والمسماة "إسرائيل" نقطة ارتكاز للإمبريالية لضرب أمانى الأمة العربية في التحرر والوحدة والتقدم.

* المادة (25): (.. تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين).

* المادة (26): المنظمة ممثلة للشعب الفلسطيني ومسؤولة عن نضاله لاسترداد وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حق تقرير مصيره فيه.

كما أكدت دورة المجلس الوطني الرابعة على أن معركة فلسطين معركة مصير بالنسبة للأمة العربية. ورفضت القرار 242 الصادر عن مجلس الأمن في 22 / 11 / 1967. لأنه تضمن الاعتراف بالكيان الإسرائيلي وحدوده الآمنة وإقامة سلام دائم، والحدود الآمنة تعني إنهاء العمل الفدائي وحرب التحرير الشعبية. والقرار صاغه اللورد كاردون مبعوث بريطانيا في الأمم المتحدة، وهو يتضمن انسحاب المسماة "إسرائيل" من أراضٍ احتلتها في حرب حزيران (في النسخة الإنكليزية أراضٍ دون أُل التعريف وهذا يعني عدم الانسحاب من كل الأراضي التي احتلتها في الحرب، بينما في النسخة الفرنسية ذكرت أُل التعريف)!

ومن أهم بنوده ثلاثة: 1- حق كل دولة من دول الشرق الأوسط بالحياة في ظل حدود آمنة. 2- اعتراف كل دولة من دول الشرق

الأوسط بحق غيرها في الحياة. 3- إيجاد حل عادل لمشكلة "اللاجئين" الفلسطينيين.

وعلى الصعيد العملي طرحت الدورة المنحى العلمي في توجيه الكفاح المسلح، وتشكيل جهاز تخطيط دائم له استقلال ذاتي ومهمته: (وضع خطة علمية شاملة للعمل التحريري الفلسطيني في شتى أبعاده وحقوله العسكرية والسياسية والاقتصادية والنفسية والإعلامية وذلك على مستوى الإستراتيجية).. والخطة تقسم إلى بعيدة المدى، وقصيرة المدى تتألف من سلسلة من الخطوات المرحلية. وذكرت أن: (العلماء والخبراء الذين يشكلون الجهاز من خيرة العناصر العربية المتوفرة سواء فلسطينية أو عربية) فلا تراعى إلا الكفاءة والالتزام الوطني.

وتعد الدورة الرابعة وما صدر عنها هو الشرعي الوحيد لأنه يمثل رأي الشعب الفلسطيني، وقد شاركت في الدورة الفصائل الفلسطينية كلها وجيش التحرير والشخصيات الفعالة في الساحة الفلسطينية.

وقد أسس الميثاق الوطني الرؤية الإستراتيجية العلمية للقضية الفلسطينية، التي وحدت الشعب الفلسطيني على أرضية تحرير فلسطين بكاملها، ثم ممارسة السيادة الفلسطينية على أرض فلسطين بعد تحريرها من المستعمر الإسرائيلي عبر الكفاح المسلح. وعد الثورة الفلسطينية جزءاً من الثورة العربية والعالمية ضد الاستعمار والإمبريالية الأمريكية.

وكان على واضعي البرامج المرحلية أن يشتقوها من الهدف الإستراتيجي بما يخدم تحقيقه، وهذا يعني عملياً في الممارسة البدء بالتعبئة العامة لخوض حرب شعبية طويلة الأمد وفق برنامج لها تصب عملياتها الجزئية فيه، فيخلق الكم المتراكم تحولات نوعية، إن كان الكم جاداً وصادقاً وملتزماً ومخلصاً للهدف!

ولكن ذاك لم يحدث مطلقاً، وبقيت الحلول السلمية تراود أصحاب القرار. لذلك تصدت بحزم دورة المجلس الوطني الخامسة التي انعقدت في القاهرة من 1- 4 / 2 / 1969 لكافة الحلول السلمية والاستسلامية التي شاعت في المنطقة. وبقيت المجالس الوطنية تؤكد دائماً على ثوابت العمل الفلسطيني فقد وردت في الدورة السادسة للمجلس التي عقدت في القاهرة من 1 - 6 / 9 / 1969، في الملحق الأول في توصيات اللجنة السياسية والإعلامية/ على الصعيد الوطني - الفقرة 7: (يهدف الكفاح الفلسطيني إلى إنهاء الكيان الصهيوني في فلسطين، وإعادة الشعب الفلسطيني إلى وطنه، وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني).

التحرك السياسي عقب حريق المسجد الأقصى في آب عام

1969:

حدثت عقب الاعتداء على المسجد الأقصى حركة ديبلوماسية فلسطينية وعربية وإسلامية وعلى كافة الصعد.. ومنها نداء الملك فيصل لإعلان الجهاد المقدس ضد الصهاينة فقد ورد في ندائه إلى العالم الإسلامي: (... فقد ناشدتكم من قبل أن تهبوا لتحرير المقدسات الدينية في فلسطين العزيزة، وأناشدكم بإعلان الجهاد المقدس بعد أن استنفدت جميع الطرق السلمية، ونحن على يقين بأن جميع الشعوب المؤمنة بالله والتمسكة بمبادئ الحق والعدل في العالم لتؤيدنا في قضيتنا وستهب لنصرتنا، وعلينا نحن المسلمين أن ننادي ليوم قريب نلتقي فيه جميعاً على أرض القدس لتحرير أرضنا المغتصبة وإنقاذ مقدساتنا الدينية من براثن الصهيونية الغادرة..).

واجتمع وزراء الخارجية العرب وأحالوا القضية إلى مؤتمر القمة الإسلامي.

واجتمع مجلس الدفاع العربي وصدر عنه بيان جاء فيه: (إن الحقيقة تذكرنا بنفسها دائماً وتدق على رؤوسنا وضمائرنا وهي أن الحل السلمي قد فشل ووصل إلى طريق مسدود يستحيل معها تحرير الأراضي العربية نتيجة تعنت إسرائيل وما تلقاه من دعم مادي وسياسي وعسكري من الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأخرى...).. واتخذ عدة قرارات منها: (أن نتحمل /المجلس/

مسؤوليتنا ونحقق ما تصبو إليه الشعوب العربية من تعبئة سياسية واسعة وإعداد عسكري شامل وكامل استعداداً للمعركة المحتومة المقبلة..)، ومنها دعم الثورة الفلسطينية بكل طاقات الأمة العربية..

وأحال قراراته إلى مؤتمر قمة عربي. وعقد مؤتمر قمة عربي مصغر لدول المواجهة في أيلول 69 وشاركت فيه أيضاً العراق والسودان.

وفي الشهر نفسه عقد مؤتمر القمة الإسلامي الذي طالب بإعادة الوضع على ما كان عليه قبل الخامس من حزيران!

ثم عقد مؤتمر القمة العربي في الرباط في أيلول 69 بناء على طلب مجلس الدفاع العربي، وقد طرحت المنظمة رؤيتها: (إن الحل العسكري هو الحل الوحيد للتحرير)، (إن التحرير يقصد به تحرير كل فلسطين والأراضي العربية المحتلة).. وأن التحرير مسؤولية الأمة العربية حكماً وشعوباً.. والشعب الفلسطيني والثورة الفلسطينية يتحملان مسؤولية طليعية في هذا المجال.

وانتهت كل التحركات الدبلوماسية كقفاعة صابون، امتصت لهيب وتأجج الشارع العربي والإسلامي!

والملفت للنظر أن تبني إعلان الجهاد المقدس لإنقاذ القدس الشريف ونصرة الشعب الفلسطيني، كانت آفاقه تحقيق الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة عام 67⁽⁵⁾!

ودورة المجلس الوطني السابعة في القاهرة التي عقدت ما بين 30 / 5 - 4 / 6 عام 1970 أكدت على التحرير الشامل، وأكدت على أن الثورة الفلسطينية جزء لا يتجزأ من حركة الثورة العربية وهي جزء من حركة التحرر العالمي ضد الإمبريالية والصهيونية. وتبنى المجلس البيان الصادر عن القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية في 6 / 5 / 1970 في عمان، وهو يتضمن التأكيد على الحرب الشعبية الثورية ورفض كافة الحلول السلمية والتصفوية والاستسلامية بما فيها: (المؤامرات الرجعية الاستعمارية لإقامة دولة فلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية).

وهذا ما أكده أيضاً المجلس الوطني في دورته الاستثنائية التي عقدت في عمان في 27 / 8 / 1970؛ إذ تم التأكيد على قراراته السابقة ومنها رفض قرار 242. والتأكيد على أن تحرير فلسطين لا يتم إلا بالكفاح المسلح وحرب الشعب الطويلة الأمد. كما رفض خطة روجرز في ذلك الوقت. وهاجم المقترحات الأمريكية التي تعني التنازل عن قسم من الأراضي الفلسطينية والاعتراف بشرعية العدو، وتصفية الوجود الفلسطيني، وعد قضية الشعب وحقه في وطنه قضية لاجئين لا أكثر. وانتقد استغلال فكرة: (حق شعب فلسطين في تقرير المصير) للاستسلام والمساومة: (التسوية الاستسلامية).

وقرر المجلس وحدة القيادة ووحدة التحرك النضالي لإحباط المشاريع والخطط التصفوية، ومنع التفاوض مع العدو.

وجاءت مجازر أيلول في الأردن عام 1970 والاعتداءات في مطلع 1971 لتطوي صفحة النضال على أطول جبهة ضد العدو الصهيوني⁽⁶⁾.

وقد صرح الرئيس السوداني جعفر النميري وقد كان رئيس وفد المصالحة العربية التي شكلت آنذاك في 26 أيلول عام 1970 في القاهرة في مؤتمر صحفي عقد في مبنى الاتحاد الاشتراكي العربي: (خرجنا من عمان بانطباع جماعي بأن هناك مخططاً كاملاً لإبادة رجال المقاومة الفلسطينية الباسلة كافة والفلسطينيين الموجودين في عمان كافة).. (ما يجري في الأردن مؤامرة مدبرة وتخطيط مسبق لسحق الشعب الفلسطيني ككل كما قلت، وتصفية المقاومة الفلسطينية. وأن السلطة الأردنية كانت وما زالت وستظل تراوغ وتخادع بغرض كسب الوقت حتى تستطيع أن تنفذ مخططاتها).

ولم تفد كل الاتفاقيات التي وقعت مثل اتفاقية القاهرة في 27 / 9 / 1970 واتفاقية عمان 13 / 10 / 1970.. في وقف مخطط التصفية!

أما اليمين الفلسطيني فقد خطا خطوة بالتلميح علناً إلى مشروع الدويلة كمخرج كما صرح ناطق باسم اللجنة المركزية لمنظمة

التحرير الفلسطينية في مؤتمر صحفي في عمان في 11 / 1 / 1971: (كل هذه المسالك تضع الفلسطينيين في زاوية وترفع الحائط، وربما كان مخرجهم الدويلة الفلسطينية)!

ولكن بسبب وجود تباينات في المنظمة حول تلك القضية، استمر فرض تكرار التأكيد على التحرير الكامل، فالمجلس الوطني في دورته الثامنة التي عقدت في القاهرة من 28 / 2 - 5 / 3 عام 1971 أعاد التذكير بأن الهدف السياسي الأساسي هو: (تحرير الوطن الفلسطيني المحتل تحريراً كاملاً)، وتصعيد الكفاح المسلح وحماية الثورة. وأن الحل الوحيد لقضية فلسطين هو: (تحرير التراب الفلسطيني كاملاً بقوة الكفاح المسلح)، وأوضح مفهوم الكفاح المسلح بأنه: (حرب العصابات المتصاعدة نحو حرب تحرير شاملة). وكرر محاربة مشاريع التصفية والاستسلام، والوقوف بحزم: (ضد دعاة إقامة دويلة فلسطينية فوق جزء من التراب الفلسطيني) وعد ذلك في نطاق تصفية القضية الفلسطينية.

كما أكد أن الحل النهائي هو إقامة الدولة الديمقراطية الفلسطينية: (دولة المستقبل في فلسطين المحررة من الاستعمار الصهيوني هي الدولة الفلسطينية الديمقراطية) يعيش المجتمع فيها بسلام: (ضمن إطار مطامح الأمة العربية في التحرر القومي والوحدة الشاملة) لأن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي والشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من الأمة العربية.

كما كررت الدورة الثامنة التأكيد على تحرير فلسطين وإقامة الدولة الديمقراطية. وعدت تحرير فلسطين: (ليس واجباً وطنياً فلسطينياً وحسب، وإنما هو أيضاً ضرورة قومية).

ودعت إلى النضال للإطاحة بنظام الملك العميل في الأردن: (بحكم كونه خطأ دفاعياً أمامياً عن الدولة الصهيونية).

كما وضحت معنى تقرير المصير: (حق تقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطيني يعني تحرير كامل الوطن وإقامة الدولة الوطنية الفلسطينية عليها. هذا هو معنى حق تقرير المصير علمياً وقانونياً).

تلك الأطروحات النظرية الوطنية لم تكن تمارس على الأرض فقد كان الاتجاه اليميني المسيطر على المنظمة يمارس البحث عن التسوية، وكانت الضفة والقطاع محور تلك التسوية عبر التفاهات والاتصالات بالأصدقاء وبعرب أمريكا والشخصيات الإسرائيلية (سراً)، وأصحاب القرار للضغط على الكيان الإسرائيلي ليقبل بالانسحاب منهما.

الوحدة الوطنية:

كانت المجالس الوطنية تكرر باستمرار حديثها عن الوحدة الوطنية، وعلى سبيل المثال في البرنامج التنظيمي للدورة الثامنة ورد: تقوم الوحدة الوطنية على الأسس التنظيمية التالية: (منظمة التحرير هي الإطار الذي يضم كافة القوى الثورية الفلسطينية من أجل ثورة مسلحة تحرر كامل التراب الفلسطيني).

وأكد على أن: (الاندماج بين المنظمات الفدائية ذات الأيديولوجية الواحدة والمنطق الفكري السياسي الواحد في منظمة واحدة هو ضرورة وطنية).

ومع أن المجلس أعلن عن قيام الوحدة العسكرية لفصائل المقاومة، لكن وحدة عمل الفصائل تعني تكوين القيادة الجماعية القائمة على مبدأ الديمقراطية المركزية، ورفض الهيمنة والتفرد بالممارسات المخالفة للمبادئ والتمسك بالثوابت التي هدفها تحرير فلسطين كاملاً، ورفض القبول بدويلة على جزء من فلسطين لأنه تصفية للقضية الفلسطينية، وكل ذلك لم يتحقق!

لقد بقيت قضية الوحدة الوطنية مركزية دائماً، وقد وافق المجلس الوطني في دورته العاشرة الاستثنائية التي عقدت في القاهرة من 6 - 10 / 4 / 1972 على توصيات المؤتمر الشعبي الذي عقد في 6 / 4 / 1972 (حضره 400 عضو)، وانبثقت عنه لجنة الوحدة الوطنية للعمل على الوحدة الوطنية الفلسطينية من خلال وحدة القوات المسلحة للفصائل والإعلام والعلاقات الخارجية..

ولكن لم تتحقق الوحدة الوطنية وبقيت النرجسية الفصائلية هي

السائدة!

* * *

www.alkottob.com

2- برنامج النقاط العشر

الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي انعقدت في القاهرة في الأول من شهر حزيران وحتى التاسع منه عام 1974، تمثل تحولاً جوهرياً في تاريخ المنظمة باتجاه التسوية السلمية، وقد جاءت بعد عقد واحد من زمن ولادة المنظمة، كما جاءت بعد حرب تشرين التحريرية التي وصفها خالد الفاهوم رئيس المجلس آنذاك في كلمته عنها في افتتاح الدورة بأنها: (استطاعت أن تقضي على أسطورة تفوق الأعداء).

ولكن نتائج الحرب الإيجابية وبسالة جيشي مصر وسورية في المعركة، لم تؤسس لرؤية ثورية حقيقية في المنظمة مع أنها شاركت في الحرب، بل كانت بداية للقضاء على برنامج التحرير، فقرار مجلس الأمن 338 في 22 / 10 / 1973 الذي تدعو فقرته الثالثة إلى مفاوضات بين الأطراف المعنية بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، جعل هدف القيادة استجداء كرسي لها في المؤتمر الدولي لحل النزاع. والصورة تتضح أكثر بعد دعوة الرئيس الأمريكي بوش الأب لعقد مؤتمر مدريد بعد إخراج القوات العراقية من الكويت، فقد صار هدف قيادة المنظمة الوحيد هو المشاركة في ذلك المؤتمر كما سيأتي.

في دورة المجلس تلك تم إقرار برنامج مرحلي مؤلف من عشر نقاط والمعروف بـ (النقاط العشر) وهي:

- 1- رفض قرار مجلس الأمن 242.
- 2- إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها.
- 3- النضال ضد أي مشروع لكيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة مع الكيان الإسرائيلي، وضد التنازل عن الحق الوطني وحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه في العودة وحقه في تقرير مصيره فوق تراب الوطن.
- 4- إن أي خطوة تحريرية هي حلقة لمتابعة تحقيق إستراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الديمقراطية.
- 5- النضال لإقامة جبهة وطنية أردنية فلسطينية هدفها حكم وطني ديمقراطي في الأردن يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال.
- 6- إقامة وحدة نضالية بين الشعبين وبين كافة قوى التحرر العربي المتفقة حول هذا البرنامج.
- 7- تعزيز الوحدة الوطنية والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بواجباتها ومهامها الوطنية والقومية.
- 8- تنازل السلطة الوطنية بعد قيامها من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة.
- 9- تعزيز التضامن مع البلدان الاشتراكية وقوى التحرر والتقدم العالمية لإحباط كافة المخططات الصهيونية الرجعية الإمبريالية.

10- على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم ويمكن من هذه الأهداف.

إن البرنامج المرحلي الملتمزم يخدم الهدف الإستراتيجي في التحرير الكامل والمفترض بعد إقامة السلطة ستناضل المنظمة من أجل اتحاد دول المواجهة لاستكمال التحرير الكامل كخطوة نحو الوحدة العربية كما تقول النقطة الثامنة!

مقدمة البرنامج تفصح عن خلفية تلك النقاط فهي تتضمن عملياً بدء انكسار المنظمة رسمياً؛ فقد ورد فيها حديث عن السلام العادل والدائم في المنطقة يقول: (استحالة إقامة سلام دائم وعادل في المنطقة دون استعادة شعبنا الفلسطيني لكامل حقوقه الوطنية وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير مصيره على كامل ترابه الوطني).. والسؤال البديهي عن أي سلام نتحدث المقدمة إن لم يكن السلام بين الكيان الإسرائيلي والعرب وعلى أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338 وهما يتضمنان الاعتراف بالكيان والحدود الآمنة، فما هو معنى السلام العادل؟!

والتوصية التي تم تقديمها من المجلس إلى اللجنة التنفيذية تعطيها الضوء الأخضر للتحرك الدولي، فالبند الأول فيها يقول: (يقرر العمل على فتح المجال الدولي لطرح قضية فلسطين - وطناً وشعباً- في إطار غير إطار القرار 242. وهذا التحرك لإنجاز الهدف المرحلي). وهنا الإشارة الواضحة للتحرك السياسي ضمن

الرؤية الدولية والتي لا تتجاوز الانسحاب من الضفة والقطاع
مقابل الاعتراف والصلح والسلام!

في النقطة الأولى رفض للقرار 242، ولكن عدم ذكر القرار
338 يعني اعترافاً ضمنياً به، وهو يتضمن القرار 242!

والنقطة الثانية من النقاط العشر تتحدث عن إقامة سلطة الشعب
على كل جزء يتم تحريره، ولكن لم توضح النقطة أهو تحرير
بالنضال العسكري أم بانسحاب المستعمر الإسرائيلي منه بعد
التسوية. لقد كانت إشارة بديهية يقصد منها الأراضي التي
سينسحب منها المستعمر الصهيوني عبر التسوية. ومع أن النقطة
الثالثة فيها جذرية برفض الاعتراف والصلح والحدود الآمنة
للكيان والتنازل عن بقية الحقوق كضمن لإقامة السلطة الفلسطينية،
إلا أن هذه النقطة فيها خداع فهي تناقض توجه المنظمة نحو
الحوار الدولي والحديث عن السلام العادل، وهو ما أثبتته السنوات
التي تلت ذلك. فالبرنامج كان إعلاناً لبدء العمل السياسي والتخلي
عن التحرير والنضال العسكري!

في البدء عدّ خيانة التفكير بإقامة أي كيان فلسطيني على أرض
فلسطين، ثم تم تبني برنامج مرحلي بإقامة السلطة الوطنية على
أي جزء يتم تحريره دون قيد أو شرط أي دون اعتراف بالعدو أو
تنازل عن أي شبر من أرض فلسطين.. ثم ذهب المسار باتجاه
استجداء التسوية السلمية مع العدو - بشكل مذل ومهين- لينسحب
من أراضي الـ 67 لتقيم المنظمة عليها الدولية مقابل التنازل

الكامل عن بقية أراضي فلسطين للعدو الصهيوني والاعتراف
بشرعية كيانه!

صحيح بأن البرنامج المرحلي طرح إقامة السلطة على ما يتحرر
من الأراضي الفلسطينية ولكن دون شروط مسبقة وأن يكون نقطة
في طريق التحرير الكامل، ولكن في الحقيقة كان ذلك مناورة
ومراوغة من صائغي النقاط، لأنه على أرض الواقع صار
البرنامج المرحلي هو الهدف الإستراتيجي، وتم التخلي عن شعار
التحرير الكامل وتقرمت الخريطة السياسية إلى إقامة دويلة في
أراضي الضفة والقطاع، ثم تم إسقاط حق العودة فيما بعد!

لقد تمت عملية خداع وتضليل، والتلاعب بالمبادئ والثوابت
تحت مصطلح الإستراتيجية والتكتيك. صحيح بأن الهدف
الإستراتيجي لا يمكن أن يتحقق كله دفعة واحدة فلا بد من برامج
مرحلية لتحقيق أهداف جزئية على طريق الهدف العام الكلي. وهذا
يعني ارتباط الهدف الجزئي بالهدف العام وهو يساهم في العمل
من أجله لا على حسابه، فلا فصل بين التكتيك والإستراتيجية لأن
العلاقة بينهما جدلية.

وقيادة المنظمة لم تسع لتحرير أي شبر بالكفاح المسلح ضمن
ذاك المنظور لتقيم عليه السلطة الوطنية، بل أخذت تتحرك على
أساس القرار 242 عربياً ودولياً، لأن شرط استقبالتها في أوروبا
ومحاورتها والانفتاح عليها والاعتراف بها كمثل شرعي وحيد
للشعب الفلسطيني، أن تتخلى عن تدمير المسماة "إسرائيل"

والاعتراف بكيانها، ونبذ العنف "العمليات الفدائية"، وقبول القرار 242.. لذلك لم تعد المنظمة تفكر بالعودة إلى الثوابت والنضال والحرب الشعبية الطويلة الأمد والإيمان بحتمية الانتصار، فقد حذفت تلك المقدسات من قاموسها!

وقد تشكلت عقب الدورة جبهة الرفض الفلسطينية "جبهة القوى الرفضية للحلول الاستسلامية" المؤلفة من عدد من الفصائل منها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية - القيادة العامة، والصاعقة، وجبهة التحرير الفلسطينية.. للوقوف ضد برنامج النقاط العشر، بينما ساعدت الدول العربية و(الصديقة) عرفات في الوصول إلى المحافل الدولية، فوصل إلى الجمعية العامة في الأمم المتحدة بعد بضعة أشهر في 13 / 11 / 1974 ليعلن منها للعالم: (إنني جننكم بغصن الزيتون مع بندقية الثائر، فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي.. الحرب تندلع من فلسطين والسلم يبدأ من فلسطين)!

فالقضية واضحة جداً وهي أن برنامج النقاط العشر في الحقيقة هو الهدف الإستراتيجي لمنظمة التحرير، فأى سلم لن يكون دون المنظمة، وهنا يكون عرفات كالسادات الذي كان يلوح بالحرب إن لم يطبق الكيان الصهيوني قرار مجلس الأمن 242، وقد صرح بأن هدفه من حرب تشرين هو تحريك القضية الجامدة منذ عام 67، وليس هدفه التحرير.. وكذلك عرفات لم يستخدم البندقية للتحرير وإنما للضغط وتحريك القضية!

وقد صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها 29 في 22 / 11 / 1974، القرار رقم (3236)، الذي يقول بأن الجمعية العامة وقد نظرت في قضية فلسطين، واستمعت إلى بيان منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة شعب فلسطين، كما استمعت إلى بيانات أخرى أقيمت خلال المناقشة، وإذ يقلقها عميق القلق أنه لم يتم، حتى الآن التوصل إلى حل عادل لمشكلة فلسطين، وإذ تعترف بأن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين لا تزال تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، واعترافاً منها بأن الشعب الفلسطيني قد منع من التمتع بحقوقه غير القابلة للتصرف، لا سيما حقه في تقرير مصيره، وإذ تسترشد بمقاصد الميثاق ومبادئه.. وإذ تشير إلى قراراتها المتصلة بالموضوع، والتي تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، تؤكد من جديد على حقوق الشعب الفلسطيني في فلسطين، غير القابلة للتصرف وخصوصاً: أ- الحق في تقرير مصيره دون تدخل خارجي، ب- الحق في الاستقلال والسيادة الوطنيين.

ومن بنود القرار:

تؤكد "الجمعية العامة" من جديد أيضاً حق الفلسطينيين، غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها واقتلعوا منها، وتطالب بإعادتهم. وتشدد على أن الاحترام الكلي لحقوق الشعب الفلسطيني هذه غير القابلة للتصرف وإحقاق هذه الحقوق، أمران لا غنى عنهما لحل القضية الفلسطينية. وتعترف بأن الشعب الفلسطيني، طرف رئيسي في إقامة سلم عادل

وشامل في الشرق الأوسط. وتعترف كذلك بحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه بكل الوسائل وفقاً لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وتتاشد جميع الدول والمنظمات الدولية أن تمد بدعمها الشعب الفلسطيني في كفاحه لاسترداد حقوقه وفقاً للميثاق. وتطلب من الأمين العام أن يقيم اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية في كل الشؤون المتعلقة بقضية فلسطين. وأن يقدم للجمعية العامة وفي دورتها الثلاثين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار..

وفي هذا القرار نظرت الجمعية العامة لأول مرة إلى القضية الفلسطينية كقضية سياسية ووطنية وليس كمشكلة لاجئين، ولكن النظرة السياسية لا يتعدى حلها القرار 242.

* * *

3- اللهاث وراء التسوية

توالى النكبات بدءاً من الحرب الأهلية في لبنان (7)، وزيارة السادات للقدس عام 1977 بهدف السلام مع الكيان الصهيوني، وقد تمت مقاطعة نظام السادات عربياً بعد توقيع اتفاقية السلام عام 1979. لكن المقاطعة من دول عرب أمريكا كانت شكلية وليست حقيقية!

وتشكلت جبهة الصمود والتصدي في المؤتمر العربي المصغر الذي انعقد في طرابلس/ ليبيا، وقد شاركت فيه ليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية وسورية والعراق واليمن الديمقراطية..

وتم احتلال جنوبي لبنان عام 1978 (8)، وتعهدت المنظمة في مؤتمر تونس عام 1979 بأنها لن تضرب العدو عبر الحدود اللبنانية، وبأنها ستصدر بياناتها عن العمليات التي تتم داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، خارج لبنان لتسحب من العدو الصهيوني ذريعة الاعتداء على لبنان..

وعقد السادات اتفاقية السلام/ الاستسلام مع الكيان الصهيوني عام 1979 والتي كانت على حساب الشعب الفلسطيني، فهو قد استعاد ما احتلته المسماة "إسرائيل" من الأراضي المصرية عام 67 مقابل أن يعترف للصهاينة بشرعية استعمارهم لأرض لا يمتلكها وهي أرض فلسطين عام 48، إضافة إلى تخليه عن قطاع غزة وقد كان أمانة في عنق مصر وعهدتها.

والسؤال القانوني والأخلاقي يبقى هو الأساس: كيف يعترف بشرعية سرقة أرض ليست له، وأصحابها الشرعيون يطالبون بها، مقابل أن يستعيد أرضه المحتلة؟!

واستمر تحرك المنظمة الدبلوماسية في أوروبا ونتج عنه بيان البندقية عام 1980 والذي أقر لأول مرة أن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين بل هي مشكلة شعب يجب الاعتراف بحقوقه المشروعة. وأشار إلى ضرورة اشتراك منظمة التحرير في التسوية لتحقيق السلام على أن تعترف المنظمة بحق الكيان الإسرائيلي في الوجود والأمن!

ثم جاء العدوان الصهيوني الواسع على المقاومة في تموز عام 1981⁽⁹⁾، وتلاه بعد أقل من عام الغزو الإسرائيلي والاحتياح في 6/6/1982 وحصار بيروت⁽¹⁰⁾، واستمر القصف براً وبحراً وجواً حتى 31 آب. وقد صمدت القوات المشتركة وقاتلت ببسالة ما يقارب الثلاثة أشهر.. ووصلت جولات فيليب حبيب موفد الرئيس الأمريكي ريغن لوقف إطلاق النار إلى خروج المنظمة من لبنان إلى تونس. وبدأت فصائل المقاومة الانسحاب من بيروت تحت مظلة دولية، وتم خروج آخر الوحدات الفلسطينية من بيروت في 1/9/1982. وانتهت الثورة الفلسطينية على الأرض اللبنانية والأراضي العربية كلها.

لم تكن المنظمة مستعدة للمواجهة، وتحالفها مع القوى الوطنية اللبنانية كان ضعيفاً، وكذلك التفاهم والتنسيق مع سورية..

وقد صمد المقاتلون وكانت بطولاتهم غير المتوقعة قد غطت فشل القيادة وعجزها.. ولكن تبقى الأسئلة التي أثيرت وقتها قائمة: لم انسحبت الثورة من الجنوب واحتمت بالعاصمة بيروت، أهو لمنع تكرار ما حدث في الأردن (حيث تم إخراج الفدائيين من عمان والمدن وحصرهم في القواعد لتسهيل قصفهم بالمدفعية والدبابات كما اتضح في منطقة إربد وعجلون والسلط)؟ أم أن الاحتماء ببيروت كعاصمة يثير ضجة دولية وهي فرصة مناسبة للتحرك الديبلوماسي؟!

ثم لم تم الخروج من بيروت؟ ولم لم تجر مراجعة ومحاسبة حقيقية؟ ولماذا تتكرر مأساة عمان ولم يستفد من دروسها؟

تلك النكبات لم يقف عندها عرفات وأنصاره من اليمين وبعض اليسار للمراجعة والعودة إلى الميثاق والثوابت، بل وجدوا الفرصة مناسبة لحسم الاتجاه نحو التسوية وضمن الشروط العربية/الأوروبية الأمريكية، وقد ترسخت قناعاتهم بأن القضية الفلسطينية هي قضية سياسية تحل بالحوار لا غير!

ولم يكن قدراً وضع قدم في الثورة وقدم في التسوية، ولم يكن مصادفة العمل على ما يبرر إخراج القدم من الثورة، بينما تابعت المقاومة اللبنانية وعلى رأسها حزب الله مقاومة الاحتلال الصهيوني حتى التحرير (11).

لقد خرجت الثورة وتركت الشعب الفلسطيني في المخيمات
أعزل بين أنياب العدو الصهيوني والانعزالي، فدخلت القوات
الإسرائيلية والقوات اللبنانية الانعزالية عقب اغتيال الرئيس بشير
الجميل، إلى صبرا وشاتيلا وارتكبتا المجزرة الفظيعة في 16،
17 / 9 / 1982، حيث قتلت أكثر من 2500 فلسطيني من الرجال
والنساء والشيوخ والأطفال.. وهم عزل من أي سلاح!

وبدأت صفحة جديدة علنية في متابعة اللهاث المستسلم وراء
أمريكا من أجل التسوية السياسية، بعد أن فقدت الثورة قوتها
المسلحة!

لقد كثرت المبادرات ومشاريع التسوية والسلام المناسبة لمنظمة
ضعيفة ومقهورة، فقد أعلن الرئيس الأمريكي ريغن عن مبادرة
عبر خطابه في 2 / 9 / 1982، تحدث فيه عن سعادته بخروج
المنظمة من بيروت، وضرورة ترتيب أوضاع المنطقة بتشكيل
حزام أمني عربي/ إسرائيلي للوقوف في وجه السوفييت/ الخطر
الشيوعي، وإعطاء الفلسطينيين الحكم الذاتي/ السلطة الذاتية
المرتبطة بالأردن. ولكن تبقى القدس عاصمة موحدة لدولة
"إسرائيل".. وطرح فكرة السلام مقابل عودة بعض الأراضي،
وحق "إسرائيل" في الحدود الآمنة التي تمكنها من الدفاع عن
نفسها.

ورفض ريغن أن تكون منظمة التحرير ممثلة للشعب الفلسطيني في المؤتمر الدولي لحل النزاع، فالوفد الفلسطيني يجب أن يكون من الضفة والقطاع وضمن وفد أردني أو مصري أو مع الاثنين معاً.

وهناك مبادرة بريجنيف في 16 / 9 / 1982 التي تضمنت عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وإنهاء حالة الحرب وإحلال السلام، ووجود ضمانات دولية للتسوية. وترسيم الحدود، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع والقسم الشرقي من القدس، وحرية العبادة للجميع..

وأيضاً المبادرة العربية حيث عقدت القمة العربية الثانية عشرة في فاس/ المغرب، قمة فاس الثانية⁽¹²⁾ في 6 - 9 / 9 / 1982، وتبنت المشروع العربي للسلام القائم على: (انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها عام 1967، وإزالة المستعمرات التي أقامتها عليها. ضمان حرية العبادة والشعائر الدينية. التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشرعي والوحيد. وحق العودة وتعويض من لا يرغب بالعودة. إخضاع الضفة والقطاع لإشراف الأمم المتحدة لمدة بضعة أشهر لا تزيد عنها).

ومن بنود المشروع العربي: (6- قيام الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس. 7- يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام

بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة. 8- يتولى مجلس الأمن الدولي ضمان تنفيذ تلك المبادئ). ولم تلتفت أمريكا والغرب إلى المشروع العربي، كما رفضه كيان العدو⁽¹³⁾. وقد وافقت منظمة التحرير على المشروع العربي للسلام لأنه مشروعها، ولكن المشكلة كانت عند الطرف المُستجدي، ففي الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني التي عقدت في الجزائر/ العاصمة/ في 14 - 22 / 2 / 1983 والتي دعيت بـ (دورة صمود بيروت - دورة الشهيد سعد صايل)، قال الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في كلمته التي ألقاها في المجلس بأن العرب يريدون السلام بينما الكيان الإسرائيلي هو الذي يرفض السلام!

وقال عرفات في كلمته بأنه سلام الأقوياء لا الضعفاء، وادعى بأن السلام قائم على العدل والشرعية الدولية وفيه حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه (الضفة والقطاع)!

إن العدل كما تبناه عرفات يستند بزعمه إلى الشرعية الدولية أي فقط قراري مجلس الأمن 242 و 338 وذلك غير صحيح فيما لو أردنا أن نناقش تلك القرارات (لأننا لا نؤمن بها فهي شريعة الإمبرياليات المناقضة لميثاق الأمم المتحدة نفسه، وقرار إقامة الكيان الصهيوني أكبر جريمة ارتكبتها تلك الشرعية المزيفة)، نجد أن قرار الأمم المتحدة هو قرار التقسيم 181 الذي أعطى

الكيان 54 % من الأراضي الفلسطينية، و45 % للفلسطينيين، و1 % القدس "منطقة دولية". بينما قام الكيان الصهيوني باحتلال المزيد من الأراضي الفلسطينية عام 48 وتجاوز الحصة التي منحت له بحوالي 25 %، وأغمضت الشرعية الدولية عينيها عن ذلك، فما صنعتها العصابات الصهيونية صار هو الشرعية الدولية. وعندما بدأت مفاوضات السلام لم تقبل العصابات الصهيونية الانسحاب من قسم من أراضي الضفة ولا سيما الكتل الاستعمارية المحيطة بالقدس، وصار ذلك شرعية دولية أخرى فقد صرح كوفي عنان يومها بأن حدود عام 67 لم تعد تصلح وهي تحتاج إلى تعديل لصالح الكيان الصهيوني نتيجة النمو السكاني الإسرائيلي!

وتابع عرفات تحركاته الدبلوماسية ولم يأت آخر العام حتى كان في زيارة للرئيس المصري مبارك مخترقاً المقاطعة العربية للنظام المصري منذ توقيع معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني في عهد السادات الخائن عام 1979!

ثم تلت ذلك خطوة شق منظمة التحرير بعقد دورة المجلس الوطني السابعة عشرة في عمان في 17 / 6 / 1984، على الرغم من إعادة الملك حسين العلاقات مع النظام المصري. فالدورة كانت غطاء لتحركات عرفات السياسية وفك الحصار عن النظام المصري!

واستمرت اللقاءات المحورية (عرفات ومبارك وحسين) والوصول في 21 / 2 / 1985 إلى اتفاق بين الملك حسين و عرفات على وفد مشترك للمؤتمر الدولي الذي كان يُروج له لحل مشكلة الشرق الأوسط، وقيام كونفيدرالية بين الضفة والقطاع مع الأردن بعد انسحاب الاحتلال الإسرائيلي منهما وقيام السلطة الفلسطينية عليهما.

لقد صارعت الثورة طويلاً ولا سيما ضد الملك حسين لتبقى المنظمة الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، وتبقى الشخصية الفلسطينية بارزة ومستقلة في قرارها الوطني.. ولكن بعد رمي البندقية والتخلي عن التحرير الكامل، وضع اليمين القضية الفلسطينية تحت إبط الملك!

وجاءت دورة المجلس الوطني الثامنة عشرة في الجزائر في نيسان 1987 كمحاولة لترميم انشقاق المنظمة وجر جميع الفصائل باتجاه التسوية، فلم تفلح.

والملك حسين الذي لم يتخل عن حلمه في استعادة الضفة وبقائه ممثلاً للشعب الفلسطيني، أدرك بأن الكيان الفلسطيني سيعود إليه بعد مسرحية هزلية تقوم على استقلال شكلي للكيان الفلسطيني ثم يتحد الكيان في الأردن، ولعله سارع إلى فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة في تموز عام 1988 تمهيداً لتلك الصفقة، وليس ياساً من عودتها إليه كما أشيع وقتها!

* * *

www.alkottob.com

4- إعلان قيام الدويلة، والتخلي عن أراضي الـ 48

في الوقت الذي اندلعت فيه الانتفاضة الأولى (انتفاضة أطفال الحجارة) عام 1987 والتي استمرت حتى عام 1993، تابعت قيادة المنظمة تحركها الدبلوماسي، وغاصت في وحول التنازلات بعد تدجين المنظمة وتجريدها من سلاحها، وسلاستها في تقبل كل الشروط الأمريكية الإسرائيلية دون تحفظ، وعقدت دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة (دورة الانتفاضة والاستقلال الوطني ودورة الشهيد أبو جهاد) في الجزائر في 12 - 15 / 11 / 1988 وأعلنت قيام الدولة (الدويلة) الفلسطينية المستقلة في الضفة والقطاع، وانتخب عرفات رئيساً لها. أي انتهت المنظمة رسمياً إلى التخلي عن تحرير فلسطين بكاملها والاكتفاء بالضفة والقطاع (14)!

وتوسعت دائرة قبول المنظمة أوروبياً، ووافقت دول منها كفرنسا وإيطاليا والسويد والنمسا.. على إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية، بينما اشترطت أمريكا وبريطانيا للاعتراف بالمنظمة أن تعترف المنظمة بشرعية الكيان الإسرائيلي، وطالب فانس وزير الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت بضرورة تغيير الميثاق الوطني الفلسطيني!

ودعت الجمعية العامة للأمم المتحدة عرفات لإلقاء كلمة في الجمعية، لكن أمريكا لم تمنحه تأشيرة الدخول فنقلت جلسة

الجمعية العامة إلى جنيف حيث حضرها في منتصف كانون أول 1988 وألقى كلمته التي أعلن فيها اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق (إسرائيل في الوجود)، وأدان (الإرهاب) بكافة أشكاله، وأعلن عن (مبادرة سلام فلسطينية) تدعو إلى حق دول الشرق الأوسط بما فيها دويلة فلسطين و(إسرائيل) وجيرانها في العيش بسلام!

وفي اليوم التالي أكد عرفات في مؤتمر صحفي بعد أن اجتمع بوزير خارجية السويد، على اعترافه بالمسماة "إسرائيل" وبقراري 242 و 338 والتخلي عن الإرهاب كما تريد أمريكا!

والمحاولات المستميتة لقيادة المنظمة في استجداء الحوار مع أمريكا والاعتراف بالمنظمة كممثلة شرعية للشعب الفلسطيني لحضور المؤتمر الدولي لحل مشكلة "الشرق الأوسط"، اصطدمت بالرفض الأمريكي، فتنازلت المنظمة تلبية للشروط الأمريكية وإسحق شامير، وقبلت بتشكيل وفد مشترك (من الضفة والقطاع) مع الأردن دون تمثيل لفلسطينيي الخارج أو القدس الشرقية. وقد تم ذلك بعد عقد دورة المجلس الوطني العشرين أواخر أيلول عام 1991 وفيها كلف المجلس المركزي بترتيب المشاركة في مؤتمر مدريد، رغم الشروط الأمريكية الصهيونية المذلة: عدم الموافقة على قيام دولة فلسطينية مستقلة، بل كونفيدرالية مع الأردن أو مع الكيان الإسرائيلي أو كونفيدرالية إسرائيلية فلسطينية أردنية. وإنهاء المقاطعة العربية للكيان

الإسرائيلي، وإلغاء قرار الجمعية العامة رقم 3379 الذي أصدرته
في دورتها 30 في تشرين الثاني عام 1975 والذي ينص على أن
الصهيونية شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري. وقد تم
ذلك حيث صدر قرار من الجمعية العامة في 16 / 12 / 1991
بإلغاء القرار السابق.

* * *

5- إلغاء الميثاق، وإنهاء المنظمة

لقد بدأت الاتصالات السرية لعرفات مع القادة الإسرائيليين منذ أوائل عام 1990 بتفويض من اللجنة التنفيذية، ولكن تخلت السعودية ودول الخليج عن عرفات عقب تأييده لصدام حسين في غزوه للكويت كما أوقفت الدعم المالي للمنظمة.

وبعد تحرير الكويت عقد في مدريد في تشرين الأول 1991 "مؤتمر السلام الدولي" برعاية أمريكية سوفياتية حضرته الأردن بوفد مشترك مع المنظمة، وسورية ولبنان "مسار مشترك"، إضافة إلى الكيان الصهيوني..

وقد انطلقت من المؤتمر المفاوضات الثنائية بين العرب والصهاينة.. وانبثقت عنه اللجنة الفلسطينية للمفاوضات، وكانت تتفاوض مع الوفد الإسرائيلي في واشنطن حيث عقدت عشرة اجتماعات في الوقت الذي كانت تجري فيه قيادة المنظمة مباحثات سرية مع الإسرائيليين في عواصم عربية وأوروبية منذ أواخر 1992، وكانت دون جدوى إلا أن الكيان الصهيوني قرر إنقاذ عرفات "كما اعترف بيريز" خوفاً من مجيء مفاوضات راديكالي متصلب. وفعلاً كان الصهاينة في مأزق وكانوا بحاجة إلى قائد فلسطيني يستطيع أن يريحهم من مسؤولية وعبء الفلسطينيين في الضفة والقطاع وأن ينهي الانتفاضة (انتفاضة أطفال الحجارة) التي اندلعت منذ عام 1987 حيث فشلوا في لجمها والقضاء

عليها.. لذلك تم فتح قناة سرية للتفاوض في أوسلو في 19 / 8 / 1993 بإشراف أمريكي مصري وكان على رأس الوفد الفلسطيني "عباس وقرع". وفي الرسائل المتبادلة بين رابين و عرفات تعهد عرفات بإنهاء العنف/ الانتفاضة!

وكنتيجة لتلك المباحثات جاء اليوم الأسود يوم وقع عرفات اتفاق أوسلو "إعلان المبادئ للحكم الذاتي" المذل والمهين لكرامة المنظمة، مع رئيس وزراء العدو الصهيوني إسحق رابين في البيت الأبيض بإشراف الرئيس الأمريكي كلينتون في أيلول 1993.. وتم تعيين المجلس المركزي في تشرين الأول عام 93 لعرفات رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية (15). ثم تم توقيع اتفاق القاهرة "تطبيق الحكم الذاتي في غزة وأريحا" بين عرفات ورئيس وزراء العدو رابين في أيار 1994!

وبذلك فتح عرفات الأبواب على مصراعيها لعرب أمريكا لإنهاء المقاطعة العربية واللهاث المخزي باتجاه التطبيع (16)، فقد اعترف الملك الأردني بالكيان الصهيوني ووقع اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية في تشرين الأول 1994 في "وادي عربة" مع الصهاينة وبحضور الرئيس الأمريكي كلينتون. وكذلك فعلت موريتانيا مع الكيان الصهيوني فيما بعد.. وفتحت كثير من الأنظمة العربية مكاتب تجارية مع كيان العدو.. وكل ذلك تم تحت ذريعة أن ما يرضاه الإخوة الفلسطينيون نرضاه وبما أن قيادة الشعب

الفلسطيني اعترفت بالكيان والسلام معه، فهم ليسوا بملكيين أكثر من الملك!

ولكن الحقيقة غير ذلك فعلمياً لم تقم تلك الدول بما يجب عليها من التزامات تجاه القضية الفلسطينية، ولما يريده الشعب الفلسطيني بل والعربي من التحرير الكامل، فساهمت في تثبيت من يمثل توجهاتها في قيادة المنظمة ليتناغم معها في خيار التسوية المحدد الذي تريده، وقدمت المشاريع التصفوية للقضية الفلسطينية!

ولم يستطع أركان جبهة الإنقاذ، ولا المؤتمرات الشعبية والوطنية، ولا البيانات والخطابات في الثمانينات وفي التسعينات ولا سيما بعد أوسلو.. أن تلجم التدهور أو أن تجد البديل العملي على أرض الواقع ليقود مسيرة شعبنا نحو الأمان.. ولم يتغير أي شيء لأن بعض أركان جبهة الإنقاذ ليس ضد توجه عرفات من حيث الجوهر، بل اعتراضها كان على الأسلوب والتفرد. لذا تابعت قيادة المنظمة اليمينية مباحثاتها السرية غير عابئة بأحد لمعرفة اليقينية بوزن المعارضة، وأدت إلى الاعتراف والصلح مع العدو الصهيوني وضمان الحدود الآمنة لكيانه!

وكان الكيان الصهيوني يرى في رئيس الحكم الذاتي/ السلطة مجرد رئيس بلديات، ولا يبالي أن تُسمى رئاسة البلديات دولة، مملكة، جمهورية، إمبراطورية كما صرح أكثر من مسؤول صهيوني!

وقام المجلس الوطني الممثل لعرفات ومن سار في دربه بحذف مواد الميثاق الوطني التي تناقض مشروع التسوية وإنهاء القضية الفلسطينية في جلسة "خاصة" لذلك المجلس عقدت في 24 / 4 / 1996، قد ورد في البيان المزعوم الصادر عنه:

(إن المجلس الوطني إذ ينعقد في دورته الحادية والعشرين، وإذ ينطلق من وثيقة إعلان الاستقلال والبيان السياسي المعتمدين في الدورة التاسعة عشرة المنعقدة في الجزائر في 15 نوفمبر "تشرين الثاني" 1988 والتي نصت على اعتماد حل لدولتين وأكدت مبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية، وإذ يستند إلى مقدمة اتفاق إعلان المبادئ الموقع في واشنطن في 13 سبتمبر "أيلول" والتي تضمنت اتفاق الطرفين على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع والاعتراف بحقوقهما السياسية المشروعة المتبادلة والسعي إلى العيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها، وإذ يستند إلى الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة الخاصة بقضية فلسطين، بما فيها المتعلقة بالمستوطنات والقدس واللاجئين وبقية قضايا المرحلة النهائية وتطبيق القرارين "242 و 338"، وإذ يؤكد التزامات منظمة التحرير الفلسطينية الواردة في اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو والاتفاق الموقع في القاهرة ورسائل الاعتراف الموقعة في 9 و 10 سبتمبر "أيلول" 1993 والاتفاق الإسرائيلي -

الفلسطيني المرحلي حول الضفة الغربية وقطاع غزة "أوسلو 2" الموقع في واشنطن في 28 سبتمبر "أيلول" 1995 وقرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في أكتوبر "تشرين الأول" 1993 الذي وافق على اتفاق أوسلو وجميع ملحقاته، وإذ يستند إلى المبادئ التي انعقد على أساسها مؤتمر مدريد للسلام ومفاوضات واشنطن، يقرر:

أولاً: تعديل الميثاق الوطني وإلغاء المواد التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل يومي 9 و 10 سبتمبر "أيلول" 1993.

ثانياً: يكلف المجلس الوطني الفلسطيني اللجنة القانونية إعادة صوغ الميثاق الوطني ويتم عرضه على المجلس المركزي في أول اجتماع له).

ثم تم إعلان ذلك رسمياً⁽¹⁷⁾ من خلال ما سمي "المؤتمر الفلسطيني" الذي عقدته السلطة الفلسطينية في غزة يوم 14/12/1998 وبحضور الرئيس الأمريكي كلينتون، وعُد ذلك قمة النصر وأن الميثاق ليس قرآناً مقدساً لا تستطيع القيادة أن تعدله وتحذف منه ما يشاءه الصهاينة والأمريكان!

وقد طرح بعض اليمين إجراء استفتاء على تلك التسوية المهينة، لكن الوطن لا يخضع للمساومات ولا لتهريج ديموقراطي مزيف يتلاعب به تصويت سخيف، فما صفة الفلسطيني الذي يقبل أن

يتنازل عن حقه في وطنه ويقول نعم لإعطاء بيته وأرضه للمستعمرين الصهاينة؟!!

لقد تفردت القيادة باتخاذ قراراتها وصاشرت رأي الشعب الفلسطيني وكرامته وأحلامه وآماله، وتصرفت كأبي نظام عربي لا يرى إلا نفسه، ولا قيمة للشعب وتضحياته وآلامه.. ولا قيمة لكلمة الشرف في حفظ الأمانة!

وما قامت به باطل لأن الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني عام 1972 تقول بوضوح تام: (لا يحق لأية جهة من أي جيل من أجيال الشعب، مهما تألبت عليه الظروف أن تتنازل عن أي حق من حقوقه الثابتة والطبيعية)، فمن يعطي لنفسه الحق للتنازل عن الأراضي التي احتلت عام 48 للصهاينة، لا يمثل الفلسطينيين مطلقاً، لذلك لم تعد منظمة التحرير ممثلة للشعب الفلسطيني ولا ناطقة باسمه، وقد قتلت نفسها بنفسها!

لقد خرجت المظاهرات الشعبية في غزة والضفة قبل التوقيع وبعده لتدين التلاعب بالميثاق، كما عبرت الجماهير الفلسطينية والعربية في الدول العربية عن رفضها لمس أي بند من بنود الميثاق الوطني، ففي دمشق عقدت جبهة المعارضة مؤتمراً شعبياً حضره حوالي 500 عضو بينهم شخصيات هامة فلسطينية وعربية..

وصدر عن المؤتمر بيان عد فيه تعديل الميثاق باطلاً وغير قانوني، وعد الذين أقدموا على إلغاء الميثاق فاقدين شرعيتهم الوطنية والقانونية وخارجين عن إرادة الشعب ولا يمثلون إلا أنفسهم. وأن الشعب الفلسطيني لن يتخلى عن تحقيق أهدافه الوطنية ومتابعة المقاومة المسلحة حتى إزالة الاحتلال. ودعا المؤتمر إلى وضع إستراتيجية لاستعادة القضية الفلسطينية من أيدي فريق أوسلو وإعادة بناء الوحدة الوطنية المقاومة للاحتلال.. كما دعا إلى تجديد الانتفاضة ومواجهة الاحتلال وخطر التوطين والتهجير وجميع المحاولات الهادفة إلى عزل قضية فلسطين عن عمقها العربي والإسلامي..

وشكل المؤتمر لجنة وطنية عليا من 24 شخصاً، 13 من المستقلين و 10 يمثلون الفصائل الفلسطينية المعارضة للسلطة الفلسطينية، وواحد عن جيش التحرير الفلسطيني لمتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر وما ينتج من توجهات لمواجهة استحقاقات المرحلة المقبلة، ووضع إستراتيجية وبرنامج عمل لإعادة وصياغة المشروع الوطني الفلسطيني.. ولكن!

كان من المفترض أن تكون اللجنة قوة فاعلة تقف في وجه السقوط.. ولكن كانت الأطروحات النظرية مجرد شعارات، وعلى أرض الواقع ممارسة لا تنسجم مطلقاً معها، فلم يكن هناك أي ارتباط بين النظرية والتطبيق. وما قيمة النظرية إن لم تطبق، أليست الممارسة هي المقياس الوحيد؟!!

وفي خضم تلك المعمة اندلعت الانتفاضة الثانية انتفاضة الأقصى في 28 / 9 / 2000 وكان سببها المباشر جولة المسمى أرئيل شارون في إحدى باحات المسجد الأقصى، أما أسبابها الحقيقية فهي عديدة منها رفض الشارع الفلسطيني لكل مهزلة السلام التي تمت، والمعاناة من الاحتلال، وإصراره على برنامج المقاومة والتحرير..

وقد وظف عرفات الانتفاضة الثانية للضغط على الكيان الإسرائيلي ليرضخ لشروطه بعد فشل كامب ديفيد في 25 / 7 / 2000، ولكن أمريكا والكيان الإسرائيلي لم تكثر ثأله، لذلك صرح أمام الصحفيين بانكسار عام 2001 وهو في المقاطعة - عندما كان شارون رئيس وزراء كيان العدو- بأنه يقبل بما عرضه الرئيس الأمريكي كلينتون وباراك عليه في كامب ديفيد (الانسحاب الكامل من قطاع غزة، والانسحاب من 95 - 98 % من مناطق الضفة الغربية؛ وبقاء الكتل الاستعمارية الكبيرة في القدس.. أما الأماكن المقدسة فكان حلها بمهزلة تقسيم ملكية ما فوق الأرض وما تحتها، ولا عودة للاجئين إلى أراضي الـ 48 إلا لبضعة آلاف تحت عنوان لم الشمل)، وأكمل عرفات بحسرة متسائلاً: بيقبلوا؟ وتوقف قليلاً ثم أجاب بنفسه عن سؤاله: يا ريت يقبلوا، هلق ما عاد يقبلوا!

لقد أدركت أمريكا والكيان الصهيوني أسلوب عرفات فهو ذو وجهين وخطابين: الأول موجه للشعب يتظاهر فيه بالتشدد ويهدد

بالقوة، والثاني وراء الكواليس يستجدي ويرضخ ويتنازل لهما،
وعندها يرفعان سقف المطالب!

* * *

www.alkottob.com

6- لجان حق العودة

ماذا جنى الفلسطينيون في المهاجر من التسوية المذلة؟
لقد أسقط التحرير من شعار (التحرير والعودة)، أي أسقط الحق التاريخي والطبيعي والقانوني، وصارت العودة قضية إنسانية ضمن صيغة إعلامية استجدائية (18).

لقد تشكلت أكثر من مئة لجنة فلسطينية شعارها (حق العودة) وهي تستند إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الصادر في 11 كانون الأول 1948، والذي يتحدث عن (حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم في سبيل تعديل الأوضاع بحيث تؤدي إلى تحقيق السلام في فلسطين في المستقبل).

والنقطة الحادية عشرة من القرار تقول: (تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقاً لمبادئ القانون أن يعرض عن ذلك فقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة).

ومهمة (لجنة التوفيق الدولية) بين الطرفين التي شكلتها الأمم المتحدة: (تسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات

وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين، ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة).

وانتهت اللجنة إلى الفشل الذريع، لأن القرار غير ملزم مطلقاً، واغتالت عصابات أرغون الصهيونية الوسيط الدولي الكونت برنادوت عام 1949، وأنشأت الأمم المتحدة التي لا تمتلك القدرة على تنفيذ قراراتها وكالة الغوث الدولية "الأونروا" للاجئين الفلسطينيين في العام نفسه!

واللجان التي تطالب بالعودة إنما هي عودة تحت ظل العلم الإسرائيلي أي الاعتراف والقبول بالكيان الإسرائيلي. وبعضها يبرر بأن عودة الملايين ستغير من ديموغرافية الكيان لصالح الفلسطينيين، فيسهل بالديموقراطية وصولهم إلى السلطة و..

أما قرار مجلس الأمن رقم 237 في 14 / 6 / 1967 فهو يتعلق بعودة اللاجئين الذين نزحوا في حرب 67.

فعن أي قرارات تتحدث تلك اللجان، والأمم المتحدة ما هي إلا مؤسسة أمريكية توظفها بما يخدم مصالحها ومصالح قاعدتها؛ وهناك عشرات القرارات رمتها خلف الظهر، وكم من قرار منعه أمريكا بالنقض!؟

والرؤية الأمريكية الصهيونية لمستقبل الكيان أنه دولة لليهود فقط كما صرح بذلك بوش الابن وشارون وأولمرت.. وقد طرح رسمياً في مؤتمر أنابولس، وتلك الرؤية تعني أمرين خطيرين:

1- إنهاء موضوع العودة جذرياً، فالكيان ديني يهودي عنصري رجعي لا مكان فيه لعودة اللاجئين الفلسطينيين سواء أكانوا مسلمين أم مسيحيين!

2- تهجير وترحيل (ترانسفير) أبناء شعبنا من أراضي الـ 48 لأنهم عرب، ولكن خلفية حقيقة التهجير أشارت إليه باستمرار مؤتمرات هرتزليا الصهيونية التي تتحدث عن خطر القنبلة الديموغرافية الفلسطينية!

وطبعاً ليس كل ما يفكر به العدو قادر على تنفيذه فطرف المعادلة الآخر الصامد والمقاوم هو صاحب القرار ولن يسمح بذلك مطلقاً. ونحن هنا نتحدث عن مفهوم العودة في القاموس الصهيوني فهي لا تعني مطلقاً العودة إلى الديار الأصلية، بل يكمن حلها في الدويلة الصغيرة أو التوطين في أماكن اللجوء ودول أخرى مقترحة..

أما الحديث عن العودة المرتبطة بلم الشمل تحت ظل العلم الإسرائيلي إن وافق الكيان الصهيوني على ذلك، فهو من الأطروحات القديمة قبل الحديث عن دولة اليهود، وحتى إن وافق الكيان عليها فهي لا تتعدى بضعة آلاف!

وقد كان مطروحاً في مناقشات كامب ديفيد عام 2000، وطرحته (مشروطاً) وثيقة جنيف/ عبد ربه - بيلين في 1 / 12 / 2003، فمشروع الوثيقة طرح توطين فلسطينيي المهاجر في أماكن

إقامتهم أو تعويضهم، أو اختيار دول محددة يتم الاتفاق معها على استقبالهم وتوطينهم.

أما العودة فهي للدولة الفلسطينية المزمع إقامتها، مع ترك أمر العودة إلى أراضي الـ 48 مرهوناً بموافقة المسماة "إسرائيل"، فالكيان الصهيوني وحده صاحب القرار في ذلك فهو يقرر إن كان يقبل بذلك أو يرفض.

وهناك مهلة سنتين للفلسطينيين في المهاجر لاختيار ما يناسبهم من المطروح وإلا سيفرض عليهم الحل.

وعندما تقر الوثيقة من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي ستلغي الأمم المتحدة كل قراراتها التي صدرت بخصوص القضية الفلسطينية لأن الوثيقة ستبقى وحدها المرجعية الدولية، ولا يحق للفلسطينيين بعد تنفيذ الوثيقة المطالبة بأي حق!

ومن البديهي أن ترفض المسماة "إسرائيل" أية عودة فلسطينية إليها، ولا سيما وأنها ستعلن نفسها دولة لليهود، وستفرض على السلطة الفلسطينية التبادل السكاني لفلسطيني الـ 48، فماذا يتبقى عملياً؟!

والجدير بالذكر أن عرفات كان يتابع تفاصيل حياة الوثيقة خطوة خطوة. وقد ذكر عبد ربه بأنه طرح على عرفات أن تكون الوثيقة باسم المنظمة، فطلب عرفات التريث لرؤية ردود الأفعال عليها. ولما هوجمت الوثيقة بعنف ورفضت لزم عرفات الصمت ودفع الثمن عبد ربه، وماتت الوثيقة.. ولكن بقي مضمونها

الأساسي: فالمقصود بالعودة هو العودة إلى الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع "كما صرح أكثر من مسؤول فلسطيني"، وبقية الفلسطينيين في المهاجر أمامهم إما التوطين أو اللجوء لبلدان تقبل استضافتهم ككندا وأستراليا.. كما طُرحت أسماء بعض الدول العربية للتوطين!

لقد جعلت اللجانُ العودةَ جوهر الصراع العربي الفلسطيني أي جوهر القضية الفلسطينية، بينما جوهر القضية هو استعمار فلسطين، وقضية اللاجئين هي نتيجة سرقة الاحتلال لبيوتهم وأرضهم، فتحويل النتيجة إلى سبب فيه خداع للشارع الفلسطيني لأنه يطمس السبب الحقيقي ويجعل الوجود الاستعماري بديهية لا نقاش فيها. والخطاب الوطني يجب أن يكون بالعودة إلى شعار (التحرير والعودة) ونشر ثقافة المقاومة، لا باستجداء الحلول ممن صنع الكيان!

لقد أفرغ شعار (حق العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة) من مضمونه؛ فمقولة تقرير المصير ما هي إلا للخداع لأن دورة المجلس الوطني العاشرة عام 1972 عرفت معنى تقرير المصير – كما مر- وهو: (حق تقرير المصير بالنسبة للشعب الفلسطيني يعني تحرير كامل الوطن وإقامة الدولة الوطنية الفلسطينية عليها. هذا هو معنى حق تقرير المصير علمياً وقانونياً)!

* * *

7- فصائل المقاومة

الفصائل مسؤولة عن وأد منظمة التحرير، لأن المنظمة في الجوهر هي الفصائل، وما آلت إليه الفصائل لم تكن كما كانت يوم انطلاقتها؛ فولادة العمل الفدائي وإن كانت فيها تخبطات، ولكن النوايا كانت سليمة في القواعد ومؤمنة بتحرير الوطن كله عبر حرب التحرير الشعبية!

وفي الوقت الذي تصور فيه البعض بأن المهمة سهلة تتم عبر حرب عصابات عشوائية تزرع الكيان وتفقده أمنه واستقراره، كان البعض يفكر بكيفية تحريك القضية الراكدة في أرشيفات الأمم المتحدة وفي رفوف الأنظمة العربية.

لم تكن الأطروحات الثورية أكثر من أمنيات لا تترجم على الأرض وما يتطلبه الواقع من رؤية سليمة والتزام تام بالمبادئ ووضع البرامج التي يمكنها أن تحقق الهدف. ولم يكن الالتزام والمصداقية في الحسابان، ولم تكن الجماهير الشعبية الفلسطينية موضع أرضية للثورة بقدر ما كانت أداة لصعود الفصيل!

لقد تحولت الفصائل إلى ما يشبه المؤسسات والشركات أو على حد تعبير بعضهم "دكاكين"، وكان الفصيل يضع مصلحته ومنفعته فوق القضية ولا يضحى بها من أجل فلسطين، لأنه كان يرى في مرآته أنه هو كل شيء، وتلك النرجسية وقصور الرؤية جعلت الفصيل يظن نفسه أنه الفصيل الطبيعي وأنه هو القضية

وهو فلسطين، وهو وحده الأقدر والأكفأ والأعظم لقيادة الشعب الفلسطيني وعلى الجميع أن يسير وراء تلك العبقرية!
ولم ترتق الفصائل لتكون جبهة الوحدة الوطنية الحقيقية، نتيجة تلك الذاتية المفرطة.

والغريب أنه في الوقت الذي كان هناك نقد مستمر لقيادة المنظمة بسبب الفردية والهيمنة، كانت ظاهرة الفردية في الفصائل أيضاً؛ فزعيم الفصيل يبقى بلعبة انتخابات شكلية تجدد له الانتخاب ولا يعزل حتى وفاته أو حدوث انشقاق، ولم يكن هناك إيمان بتداول القيادة لأن الديمقراطية الحقيقية غائبة. وكم من انشقاقات تمت في الفصائل تحت ذريعة الفردية والهيمنة، ومعظم قوى اليسار في نقدها للهيمنة على المنظمة والفردية حدثت فيها انشقاقات للسبب نفسه!

إن كثرة التنظيمات والتي وصلت في بدايات الثورة إلى حوالي خمسة وثلاثين فصيلاً، ومع أنها تقلصت إلى الثلث ولكنها أدت إلى تشتيت شعبنا وخلق الحساسيات والتوتر في الشارع، فبدلاً من العمل على توحيد حوله الهدف الإستراتيجي، تمت عملية تشويهيية وتنافسية لكسب الشارع وإن أدت إلى ازدواجية الخطاب والخداع بالقيادة الطليعية وبالأطروحات المعصومة.. فماذا كانت النتيجة؟

والقوات المسلحة أيضاً لم ترتق إلى الوحدة العسكرية الحقيقية إلا جزئياً في حال تعرض المقاومة للأخطار كما جرى خلال مجازر

أيلول في الأردن، وفي عام 1981 في لبنان، وأثناء الاجتياح عام 1982..

ولم تكن العمليات الفدائية منظمة إستراتيجياً ضمن مخطط حرب العصابات/ حرب التحرير الشعبية التي كانت تنادي بها الفصائل كلها.

وكانت هناك عمليات انتقال للأفراد بين الفصائل تتم نتيجة إغراء بالمال لأن الكم هو هدف الفصيل وليس النوع. وحتى العمليات الفدائية كان بعضها مأجوراً في البدايات بحسب نوع العملية وخطورتها، وفيما بعد كانت بعض العمليات لهدف دعاوي، وبعضها لتحريك القضية، وبعضها لإثبات الوجود..

وكان هناك شعور عند البعض بأن المهمة أكبر من قدرة الثورة على تحقيقها، ولكنه في الوقت نفسه لم يعمل بجدية لاستغلال الإمكانيات المتوفرة في توحيد الجهد لصنع شيء ما حقيقي على أرض الواقع. فالظروف الذاتية تُحال إلى الظروف الموضوعية لتبرير التقصير والتعاس والإهمال!

في ثورات العالم كلها لم تكن هناك ثورة لديها إمكانيات توازي إمكانيات المستعمر، ولكنها بالالتزام التام بالمبادئ وبالتصميم والإرادة والتخطيط السليم والثبات والصبر والنفس الثوري الطويل والتضحية.. تنتصر في النهاية. والمستعمر نفسه لو لم تكن لديه الإمكانيات الهائلة التي بديهيًا تفوق المعتدى عليه، لما تجرأ على الاعتداء والقمع والتسلط والنهب.. فالقضية بالنسبة له قضية

ربح وخسارة كالتاجر فإن كانت الخسارة هي الأكثر يتراجع وينسحب ويرمي كل شيء خلف ظهره. وقد كان الصهاينة يعانون من الانتفاضة معاناة مرة لأنها قوة ثورية شعبية يمكنها أن تراكم عملياتها فتصنع تحولات نوعية تحقق لها انتصارات متتالية وهذا ما يفسر انسحابه من قطاع غزة!

فالنكوص عن تطبيق الأطروحات الوطنية الجذرية والثوابت تحت شعار الواقعية والإمكانيات والظروف الموضوعية.. لم يكن سوى خداع، فماذا فعلت الثورة لتطوير ظروفها الذاتية رغم إمكانياتها المادية الكبيرة؟ وماذا فعلت لتغير ما أمكنها من الظروف الموضوعية، أم الظروف الموضوعية تتغير وحدها دون جدلية مع الظروف الذاتية؟!

ثم هل صنعت الفصائل المقاتل الفلسطيني الملتزم بأخلاقية المقاتل الثوري، والممارسة الثورية الحقيقية؟! إن الثورية تعني الأخلاق والسمو، وحمل فكرة مشروع الشهادة تجعل معتنقها في غاية النبل لأن الاستشهاد سيرفعه إلى أعلى مستوى قيمى يصل إليه الإنسان. صحيح بأن أدبيات الفصائل تتحدث عن الالتزام الأخلاقي في السلوك وضرورة التحلي بالأخلاق الفاضلة، والالتزام برابطة الأخوة في النضال.. ولكن، لم تكن الممارسة على أرض الواقع بالمستوى المطلوب، وكم من

الصدّامات المسلّحة التي تمت في قلب المخيمات نتيجة اختلاف
تأفه تصاعد فوصل إلى السلاح!؟

* * *

www.alkottob.com

8- اليمين الفلسطيني

على الرغم من هيمنة حركة فتح على الفصائل كلها إلا أنها كانت تعاني داخلياً من الهيمنة الفردية وفقدان القيادة الجماعية والانحرافات عن المبادئ والثوابت منذ البدايات، فحركة فتح كانت إطاراً واسعاً غير متجانس، فيها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وهذا ما أدى إلى الانشقاقات فيها والصدامات.

لقد انطلقت فتح⁽¹⁹⁾ من نظرية ثورية: (نظرية وطنية ثورية هدفها تحرير فلسطين بالكفاح المسلح الذي يركز على الحرب الشعبية)، وكانت شعاراتها الحرية والوحدة، المساواة والعدالة، التقدم العلمي والاقتصادي والحضاري والاجتماعي.. وإقامة: (دولة ديموقراطية مستقلة ذات سيادة على كامل التراب الفلسطيني) كما ورد في نظرية فتح التنظيمية - الباب الأول - المادة 13.

وعلى الصعيد التنظيمي طرحت فتح الديمقراطية المركزية، فالديمقراطية من خلال العمل الجماعي والقيادة الجماعية والانتخاب، والمناقشة والمحاسبة والنقد والنقد الذاتي والرقابة.. والمركزية في خضوع الأقلية للأكثرية، وخضوع الفرد للتنظيم، والهيئات الدنيا للهيئات الأعلى..

وهي في ذلك لا تختلف في نظامها الداخلي عن اليسار، وكل الفصائل تبنت ذلك من نظريات بناء الأحزاب الماركسية اللينينية.

برز في فتح تياران، الأول: تيار القيادة الذي ارتبط بالأنظمة العربية وتوجهاتها السياسية التابعة لأمريكا، واستخدم الهيمنة والمال أداة للضغط ولشراء الناس وتربية البؤر والمحسوبيات مما أدى إلى انتشار الفساد المالي والإداري والأخلاقي، وقد امتد تسلطها إلى فصائل المقاومة وامتصاص عناصر منها بالإغراءات المالية وغيرها. وذاك التيار في الممارسة نفعي انتهازي وكان منذ البدايات مائعاً في المواقف الوطنية يبحث عن الحل السلمي بإقامة السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة ولو كان عبر فيدرالية مع الأردن (20).

والتيار الثاني: من الكوادر الوسطى وكان يطالب بقيادة جماعية ونبذ الفردية والتسلط والهيمنة والسير وفق الثوابت ولكنه هُمش مع أنه يمثل أكثرية القواعد التي حافظت على ثورتها! وقد استطاع عرفات فرض نهجه داخل فتح باتباع سياسة التوفيق بين التيارات المختلفة وخلق توازن بينها باستخدام طرق المراوغة والتزلف والخداع والبهلوانية وأسلوب اللعم "لا ونعم في الوقت نفسه"، داخل فتح ليحكم السيطرة على الجميع، وتلك الطرق استخدمها أيضاً مع فصائل المقاومة لفرض زعامته وهيمنته عليها ولا سيما وهو المالك للمال وللقوة الأكثر عدداً.

* * *

9- اليسار الفلسطيني

في الوقت الذي طرح اليمين فيه بأن مرحلة تحرير فلسطين مرحلة كفاح وطني مسلح، وهذا يتطلب استيعاب الشعب الفلسطيني بكل اتجاهاته وطبقاته وشرائحه، دخل اليسار في قضية لم يستطع الوصول معها إلى نتيجة فقد أراد أن يحدد قوى الثورة بالاعتماد الأساسي على طبقة العمال ثم الفلاحين والفقراء.. وبين أن الطليعة هي قيادة طبقة العمال، أما البرجوازية الصغيرة من الفلاحين والموظفين والطلاب والمهندسين والأطباء.. فهي طبقة مذبذبة وليست جذرية إن لم تكن مثقفة ثورياً وملتزمة.. والمفارقة أن قادة فصائل اليسار كلهم من الطبقة البرجوازية الصغيرة، ومنهم من كان من اليمين الانتهازي⁽²¹⁾!

لقد وقع اليسار في أخطاء كثيرة أفقدته الامتداد الجماهيري، أهمها:

1- لقد بالغ اليسار في التركيز على طبقة العمال متأثراً برؤية الأحزاب الشيوعية ولا سيما الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي. وهو لم يقرأ الواقع الفلسطيني ولم يحلل علمياً المجتمع الفلسطيني وتركيبته الطبقية، بناء على دراسات ميدانية، بل اكتفى بمعلومات عامة جزئية إضافة إلى مقولات الماركسية اللينينية وأسقطها على الواقع الفلسطيني بل والعربي. فطبقة العمال لها وزنها وثقلها الحقيقي في الدول الصناعية المتقدمة، وليس لها ذلك

الوزن في البلاد العربية لأنها بلاد زراعية في الدرجة الأولى. ووضع الطبقة العاملة الفلسطينية أعقد بكثير من وضع الطبقة العاملة العربية، نتيجة تشتت الشعب الفلسطيني نفسه وطبيعة نضاله في التحرر السياسي والاجتماعي والاقتصادي..!

2- تبني الفكر الماركسي اللينيني والوقوف بتشنج أمام الدين، أنساه بأن تجربة الدين عند العرب والمسلمين لم تكن هي نفسها التجربة الغربية وما يصدق هناك من تحليل لا يصدق هنا، فلكل مجتمع واقعه وظروفه المختلفة، والإسقاطات القسرية لا تؤدي إلى رؤية صحيحة.

وهذا نتيجة الخطأ في فهم العلاقة الجدلية بين البنى الفوقية والتحتية. فالدين ليس مجرد انعكاس فوقي ميكانيكي فله تاريخ متغلغل روحي ونفسي واجتماعي وثقافي ومادي.. على امتداد أكثر من ألف وأربعمئة سنة..

3- لم ينبثق التنظيم الثوري الذي نتحدث عنه أدبيات اليسار من صفوف الشعب الكادحة والفقيرة والمسحوقة.. وهذه المفارقة لم تدرس بعناية. بينما جاءت تجربة حزب الله ليكون في تحليله لقوى الثورة والنضال يسارياً أكثر من اليسار الفلسطيني والعربي. وكذلك الأمر في حركتي حماس والجهاد!

4- لم يستطع أن يحقق مفهوم الحزب الثوري الطليعي الذي على عاتقه تعبئة الجماهير وتوعيتها وتوجيهها والأخذ بيدها نحو تحقيق أهدافها..!

5- جرت انشقاقات في اليسار نفسه كما هو الحال في اليمين، وبعض الانشقاقات نتيجة ظاهرة الفردية، والتي كان اليسار يتهم بها اليمين!

6- عندما يطرح اليسار أن الحزب الثوري مرشد للجماهير ومعبي لطاقتها وموحد لها.. وهو نفسه متعدد لا يستطيع توحيد نفسه فكيف سيوحد الجماهير خلفه؟

ومع أن الماركسية اللينينية تشكل معظم فكر الفصائل اليسارية، إلا أن اليسار لم يستطع تكوين جبهة يسارية متحدة مما يدل على زيف معظمه⁽²²⁾. وكان كل فصيل يساري ينظر إلى نفسه كتجمع جهوي بينما من المفترض أن تكون المنظمة هي التجمع الجبهوي!

7- الخلط بين الإستراتيجية والتكتيك.. أدى إلى تشتيت قواه وأنصاره.

8- وقوعه في خطأ الرؤية الشيوعية للصراع بين الطبقات، فطرح فكرة أن الصراع هو مع الصهاينة المستعمرين العنصرين وهم من البرجوازية اليهودية الكبيرة (الرأسمالية اليهودية)، وبتعاون المسحوقين من اليهود مع المسحوقين من الفلسطينيين للقضاء على المستغلين من البرجوازية الكبيرة يؤدي إلى القضاء على الصهيونية وبالتالي تحل الإشكالية بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.. وهكذا طرح فيه تبسيط للأمور وسذاجة لأن كل

يهودي على أرض فلسطين هو صهيوني مستعمر، ووجوده إنما هو على حساب فلسطيني مطرود يعيش في المهاجر!

واليساري اليهودي لا يختلف عن اليميني اليهودي في اغتصاب فلسطين، ولن يقبل أي يهودي مدع لليسارية بل والقيم الإنسانية أن يعود فلسطينيو المهاجر إلى بيوتهم وأرضهم التي احتلت عام 48!

9- اليمين كان السبّاق إلى تبني أطروحات السلام والتسوية، ولكن اليسار وإن رفضها لفظاً كان معها ضمناً، وقد طرح البرنامج المرحلي قبل تبني المجلس الوطني له عام 1974 بعام أي في عام 1973⁽²³⁾. وقد نسق اليمين ومعظم اليسار مواقفهما معاً بما يخدم الحل السلمي والتنازل عن الثوابت، وعدم التعاون مع حماس!

10- إن تحالف الثورة ولا سيما اليسار مع الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي السابق والأحزاب الشيوعية العربية والدولية، كان له سقف محدد مسبقاً ويتناقض مع برنامج الشعب الفلسطيني في تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، فالطرف الآخر من التحالف لم يكن موافقاً إلا على تحرير الأرض التي احتلت عام 1967 فقط. والمنظومة الاشتراكية كانت تدعو لقيام دولتين يهودية وفلسطينية، فهي تساند الثورة الفلسطينية فقط في إقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي احتلت عام 67.

والثورة كانت تدرك في تحالفاتها مع الاتحاد السوفييتي والأحزاب الشيوعية العربية والدولية أن سقف التحرير هو الضفة

والقطاع، لأن الجميع يرفض فكرة إزالة الكيان الإسرائيلي، ولن يسمح للثورة الفلسطينية أن تجتاز سقف الضفة والقطاع.

لقد كان التحالف ولا سيما اليسار مع السوفييت على حساب القضية الفلسطينية؛ فلم يجرؤ أحد من اليسار الفلسطيني أن يقول للسوفييت إن قبول ستالين لقرار التقسيم خاطئ ومخالف لمبادئ اللينينية في حق الشعوب في تقرير مصيرها، ولم يجرؤ اليسار أيضاً على تذكير السوفييت برأي لينين بأن اليهود لا يشكلون أمة! ولم يجرؤ اليسار أن يفضح تناقض السوفييت بين إدانتهم المستمرة للصهيونية وللاحتلال وللمجازر التي يرتكبها الكيان الإسرائيلي، وقناعتهم بأنه أداة للإمبريالية.. وبين استمرارية الاعتراف به!

وكان على اليسار أن يطالب السوفييت والمنظومة الاشتراكية والأحزاب الشيوعية العربية بمراجعة مواقفها من قرار التقسيم الإجرامي والاعتراف بالكيان الإسرائيلي!

إن الشيوعية العربية واليسار الفلسطيني كانا تابعين للسوفييت وفاقدين لاستقلاليتهما، ولم تكن علاقتهما مع السوفييت علاقة الند للند رغم الادعاء بأن الروح الرفاقية هي السائدة!

ومن تلك الرؤية نستطيع فهم رأي البعض بأن الاتحاد السوفييتي قد تخلى عن نضال الشعوب المقهورة والمستعمرة مقابل السلم العالمي، ونفهم أيضاً سبب بروز اتجاه ماوي في اليمين واليسار الفلسطينيين ينادي بالتحالف مع الصين لأنها لم تعترف وقتها

بالكيان الإسرائيلي، ولذلك هي لا تضع سقفاً أمام النضال الفلسطيني في التحرير الكامل.

وأخيراً انعكس انهيار المنظومة الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا على الحركات الشيوعية العربية وعلى اليسار الفلسطيني وأضعفهما، مما جعل اليسار يعيد النظر ويعدل بما يناسب التحولات، ولكنه لم يغير شيئاً بما يتعلق برؤيته لمشروع الدولة والاعتراف بالعدو!

إن حديث اليمين واليسار عن دولة المستقبل فيه تصور مبهم عن فلسطين الديمقراطية المكونة من اليهود (الدين اليهودي عومل كإثنية/ جنس وفقاً للأطروحات الصهيونية) والفلسطينيين (كجنس) دون الدخول في توضيح تلك الديمقراطية، وهي بالتأكيد تطرح إشكاليات معقدة أكثر حتى وإن تمت بعد إسقاط العنصرية الصهيونية: فكيف هي، وما هي علاقتها بالتححرر العربي، وبالوحدة العربية وبالأمّة الواحدة، وهل يصير اليهودي الغربي الأشكنازي من نسيج العروبة والأمّة العربية، أسئلة كثيرة هرب الجميع منها وتركوها معلقة!

ومفهوم الدولة الديمقراطية التي طرحها الميثاق الوطني تختلف جذرياً لأنها خاصة بالشعب الفلسطيني كنظام حكم بعد تحريرها من الكيان الإسرائيلي كله!

إن معظم اليسار عندما انتقد اليمين الفلسطيني في المنظمة على التفرد ومنج التسوية لم يكن يختلف عنه، مما يعني أنه ينظر ويؤدلج يسارياً بما يتعلق بالمقولات الماركسية اللينينية، ولكنه بما يتعلق بالممارسة على أرض الواقع العربي والفلسطيني كان يسير يمينياً!

وقد بقي اليسار يدور في فلك المراقبة والتحذير قبل وقوع أمر محظور ما، ثم عند وقوعه يأخذ بالتنديد والتبجح بأنه نبه وحذر، ولم يكن فاعلاً في تغيير مجرى الأحداث، فهو لم يوقف اليمين بل سار خلفه حتى النهاية!

* * *

الخاتمة

لقد ولدت المنظمة عام 1964 طارحة شعار التحرير الكامل والعودة، وبعد عشر سنوات تقزمت الخريطة، وبعد الخروج من لبنان تحددت بوصلة اليمين وبمؤازرة معظم اليسار في استجداء الحل السلمي رسمياً، بدلاً من العودة إلى الشعب الفلسطيني والثوابت!

وقد فوض الشعب الفلسطيني المنظمة لتكون الممثل الشرعي الوحيد له، وسار وراءها على أرضية تحرير فلسطين كلها، وعدم الاعتراف بالعدو الصهيوني، مقدماً آلاف الشهداء والمعتقلين ومتحملاً الدمار والسحق والاضطهاد والقمع والجوع والحصار.. آملاً أن يرى النور في النهاية، فماذا قدمت له المنظمة؟!

لقد دجنت القيادة المنظمة وجردتها من سلاحها وبرنامجهما الوطني، ثم تم وأدها نهائياً، وحلت مكانها على أرض الواقع السلطة الفلسطينية.. وأخذت السلطة تلعب دورها المرسوم لها كشرطي لحراسة الكيان الصهيوني، فأخذت تلاحق المتمسكين بثقافة المقاومة والمطالبين بتحرير فلسطين كلها، لتفرض عليهم الالتزام بما قدمته السلطة من تنازلات واعتراف بالعدو الصهيوني، ووصل الأمر إلى استخدام السلاح!

لماذا أخفقت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في تحقيق تحرير شبر واحد من الأرض الفلسطينية بالنضال المسلح منذ قيامها عام

1964، وانتهت إلى التخلي عن تحرير فلسطين والاكتفاء بما تتخلى عنه المسماة "إسرائيل" من أراضي الضفة والقطاع، مقابل الاعتراف بشرعية كيانها الاستعماري للأراضي المحتلة عام 48 وإسقاط حق العودة، بينما استطاع حزب الله أن يحقق انتصارين: الأول في 25 أيار عام 2000 عندما أُجبر المسماة "إسرائيل" على الانسحاب من الجنوب دون قيد أو شرط بعد احتلال دام 22 سنة (عدا مزارع شبعا وتلال كفر شوبا)، والثاني الانتصار التاريخي العظيم على العدوان الصهيوني على لبنان في 7 / 12 - 8 / 14 عام 2006؟!!

الصورة واضحة جداً فالبون شاسع بينهما ولا مجال للموازنة، فقد مكثت المنظمة في لبنان والجنوب أكثر من اثنتي عشرة سنة، ولم تنجز جزءاً مما أنجزه حزب الله!

بينما خاض حزب الله حرباً شعبية لا توازيها أية حرب شعبية أخرى، وهي تصلح لتكون نموذجاً لمصادقية أي طرح لفكرة حرب التحرير الشعبية/ حرب العصابات، لأنها قادته إلى انتصارين. وقد تميز انتصاره في تموز بنتائج العظيمة التي صنعت زلزالاً حقيقياً.

وسنستعرض أهم نتائج انتصار حزب الله في تموز، ثم أهم أسباب انتصاره.

أهم نتائج انتصار حزب الله في تموز:

1- أسقط الانتصار زيف الأسطورة والخرافة الكاذبة التي حاكتها الميديا والدعاية عن القوة الإسرائيلية التي لا تقهر، والتي ساهمت معظم الأنظمة العربية في ترسيخها في العقل العربي لتبرير الاعتراف بالعدو ومنح وجوده الصفة الشرعية والتطبيع معه! وقد تبين أن دولة القاعدة العسكرية هشة وأن قوتها وهمية، لأنها في الحروب الحقيقية لا تستطيع الاستمرار، وإستراتيجيتها تعتمد على هوليودية الردع لزرع الرعب وعدم التفكير بالتعرض لها. وقد ذكر بن غوريون في مذكراته بأن إستراتيجية الجيش الصهيوني بنيت على القوة الوحشية المدمرة، لتخيف وتردع العرب عن التفكير بمهاجمة الكيان! فالقوة التدميرية الوحشية للمنشآت المدنية هدفها بث الارتباك والخوف والاستسلام.

ولكن يمكن تجاوز عقدة جدار الرعب والخوف التي نشرها جيش الحرب الصهيوني بسهولة، إذا توفرت إرادة الكفاح وصلابة المواجهة والاستمرار، فتقلب القوة العسكرية الاستعراضية إلى عدو هزيل يسهل ضربه والانتصار عليه، فهي قوة يهلع منها الجبان فقط، الذي لا يمتلك إرادة القتال والنية في التحرير، ولا يعتز بكرامة وطنه وحرية، ولا يعد أرض الوطن شرفه وعرضه وقيمه.

2- زرع الانتصار ثقة وأملاً كبيرين في إمكانية تحرير فلسطين كلها، فليس وجود الكيان الصهيوني قدراً لا مفر منه، فهو مجرد كيان استعماري مصطنع كأي كيان استعماري في العالم مصيره الزوال.

3- فضح الانتصار الأنظمة العربية التابعة لأمريكا والصهيونية ومعاداتها للمقاومة والتحرير، وعلى رأسها مصر والسعودية والأردن والخليج، والسلطة اللبنانية، وسلطة رئاسة الحكم الذاتي الفلسطيني.. وهؤلاء في القاموس الأمريكي التيار المعتدل، بينما تيار المقاومة وأنصارها هم التيار الإرهابي!

والملفت للنظر أن الأنظمة العربية الدائرة في فلك الإمبريالية الأمريكية كانت دائماً تسرع لتقديم التنازلات؛ فقد قدمت مشروعها للصلح والسلام والاعتراف بالعدو الصهيوني أربع مرات كما مر، مما يعني نية تلك الأنظمة في إجهاض الانتصار الشعبي المقاوم بعد هروبها هي كأنظمة من لعب دورها في الصراع.

4- فضح أيضاً المزيفين والمزاودين ومدعي العقلانية التابعين والمهرولين لإنهاء القضية، وأولئك بخطابهم المزيف وإن قللوا من أهمية الانتصار ولكنهم في أعماقهم يدركون حقيقة ما حدث، لأن إعلام العدو الصهيوني نفسه عكس وقع الكارثة على الكيان كله بشكل مباشر وغير مباشر!

5- أعاد الكيان إلى الخانة الأولى خانة قيامه عام 48، وباتت قضية حقيقة استمرارية وجوده تورق كثيراً من الإسرائيليين حتى

أن الصهيوني شمعون بيريز رئيس الكيان قال أثناء الحرب بأنها قضية حياة أو موت!

6- حول صورة الكيان الصهيوني إلى صورة هزلية بعد أن فقد هيئته، وصار موضع تندر في الإعلام والشارع ولا سيما في الإعلام والصراع الصهيونيين!

7- رسخ الانتصار موقع حزب الله الإستراتيجي في الصراع على صعيد الساحة اللبنانية والعربية والإسلامية والدولية.

أهم أسباب انتصار حزب الله:

1- وضوح الرؤية في البرامج وهي تخدم الهدف الإستراتيجي المؤمن إيماناً صادقاً بالتحريم الكامل، وعدم الاعتراف بالكيان الصهيوني.

2- القيادة الواعية والمتفقة والملتزمة والتي هي بمستوى التحدي في الخطاب والممارسة بما تمتلكه من التفكير العلمي في قراءة الواقع (المنهجية العلمية في التحليل)!

3- مصداقية الزعيم حسن نصر الله بالتزامه وإخلاصه في الخطاب والممارسة، وهذا ما جعله زعيماً شعبياً على الصعيد الوطني والعربي بل والإسلامي دون منازع.

4- منهجية حزب الله العلمية في التخطيط والسلاح والتدريب وخوض المعارك. وامتلاك التكنولوجيا الحربية الحديثة، والقدرة

على استيعابها واستخدامها الدقيق، والاستمرارية في التدريب وملاحقة تطور التقنيات العسكرية، واستمرار الاستعداد القتالي. وقد أثبت حزب الله أنه يولي العلم عناية كبيرة من خلال قدرته على استخدام التكنولوجيا الحديثة وتطوير بعضها.

5- التنظيم المتين والمترابط، والعلاقة الهرمية التي تفرض الطاعة الواعية لأنها مؤسسة على القيم الأخوية من المحبة والاحترام والتقدير.

6- خلق المقاوم الثوري المثقف والمشبع بالالتزام والممارسة الواعية، المتدرب عسكرياً وفق أحدث النظريات وإجادته استخدام أحدث التقنيات العسكرية المتاحة له في إطار حرب العصابات، والمتصف بالشجاعة والصدق والوفاء والإخلاص والتضحية.

7- السرية التامة في العمل العسكري: السلاح، التدريب، الاتصالات، التخطيط، التحركات، تنوع أساليب النضال والمفاجآت غير المتوقعة..

8- الحيطة والحذر واليقظة المستمرة، وحماية الحزب من أي اختراق أمني معاد له.

9- امتلاك النفس الثوري الطويل الأمد، وتحمل مشاق ذلك وعدم استعجال قطف ثمرة الحرب، وهذه النقطة كانت السبب الرئيسي في خسارة الكثيرين ممن ملوا لأنهم لا يمتلكون ذاك النفس ويريدون الانتهاء بأسرع وقت وتحقيق شيء ما وإن كان لا قيمة

له، وإن كان على حساب أشياء كثيرة، وهم بارعون في أدلجة
تعجلهم!

10- توظيف الإعلام والحرب النفسية بشكل ذكي جداً. وهنا لا بد
من الإشارة إلى تهريج العدو في حربه النفسية كما برز في
المحطة الإذاعية التي أخذت تبث برامجها أثناء الحرب، فلم تكن
تعكس سوى الحقد والغباء والشتائم والكذب الصبياني لا أكثر.

11- المتابعة الدقيقة لكل ما يتعلق بالعدو الصهيوني: أخباره
"الميديا"، فكره، تصريحاته، مشاكله، نقاط قوته وضعفه،
تركيبته، تناقضاته.. وعلى الصعيد العسكري رصد كل ما يمكن
وبكل الطرق. وكذلك متابعة السياسة العربية والدولية..

12- بناء قاعدة جماهيرية عريضة موحدة الاتجاه والأهداف،
اعتمد فيها على طبقة الفقراء وخاصة المتضررين مباشرة من
الاعتداءات الصهيونية المتكررة على أرض الجنوب وقراه.
والعمل بين صفوفها والمساهمة في حل قضاياها اقتصادياً
 واجتماعياً وصحياً وتعليمياً وثقافياً..

13- العمل على أرضه وبين شعبه، وتوطيد علاقته به ليكون
الحاضن له والحامي من خلال التثقيف والتوجيه والتوعية، وتقديم
العون والخدمات الملموسة ليشعر بأنه منه وإليه ومن أجله.

14- تأمين الموارد المالية اللازمة لتغطية قسم من النفقات، وفي
الوقت نفسه عمل الحزب على تأسيس بنية تحتية اقتصادية
ساهمت في تغطية قسم آخر من تلك النفقات.

15- ضرب عمق الأراضي المحتلة عام 1948، وهذا يعني أن نقل المعركة إلى داخل الكيان يزعزعه ويضعفه ويسقط هيبة الجيش والأمن العاجزين عن حماية الإسرائيليين. وقد برزت التناقضات الحادة التي كشفت عن حقيقة الكيان وهشاشة البنية الداخلية للإسرائيليين، وبأنها مركبة اصطناعياً تتغذى من الخارج ولا تحمل بذور الديمومة.

ونشير هنا إلى أن العمليات الاستشهادية البطولية التي نفذتها المقاومة الإسلامية في الأراضي المحتلة عام 48 والصواريخ فيما بعد.. لعبت دوراً أساسياً في خلق توازن الرعب!

16- وأخيراً لا بد من الحديث عن قضية الاستشهاد وما تحمله من دلالات وطنية ودينية لها أهمية كبرى عند المتدين، فهي بالنسبة له في طليعة الأسباب المعنوية؛ فالإيمان بالحياة الآخرة والجنة لعب دوراً عظيماً في التضحية.

والشهادة ليست عملية انتحارية نتيجة اليأس أو أزمة نفسية خانقة كما يصورها الغرب الذي لا يستوعب حقيقتها، فالمقدم عليها يكون بكامل قواه العقلية والنفسية والجسدية والقناعة التامة بما هو مقدم عليه، فهو يضحي بنفسه إرضاء لله والدين والوطن، يضحي بنفسه ليمنح الآخرين الحياة وهذا قمة العطاء والكرم!

وعند حزب الله للشهادة دلالات أخرى إضافة إلى ما ذكر فهي ترتبط بجرح تاريخي وبفكرة التماهي بكربلاء واستشهاد الحسين ورفضه الذل والعار.

إن العوامل التي أدت إلى انتصار حزب الله يجب دراستها لموازنتها مع ما جرى ويجري الآن لأنه بعد سنوات المعاناة من الفساد والذل والمهانة والفقر نتيجة فساد السلطة، إضافة إلى استمرار قوات الاستعمار الصهيونية في وحشيتها: الحصار والتجويع والقصف الهجمي والتدمير والاعتقالات والاعتقالات ووقوع مئات الشهداء والجرحى.. أعلن الشارع الفلسطيني رأيه في السلطة وانتخب "حركة حماس" المعبرة عن رؤيته للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والكرامة الوطنية والإنسانية.. وإيمانه بثقافة المقاومة وليس الاستسلام والاعتراف بالكيان الصهيوني والخضوع لشروطه!

إن التمسك بالثوابت والتحرير، لا يعني مطلقاً الرجعية والتخلف والجمود العقلي "الخشبي كما يسمونها" ..

لكن قيادة اليمين الفتحاوي فقدت اتزانها لأنها لا تريد أن تصدق بأنها فقدت السلطة والمال والامتيازات التي استأثرت بها عبر تاريخها المهيمن، وأخذت تتآمر على إسقاط حماس بكل الوسائل بما في ذلك الاستعانة بالعدو الصهيوني وأمريكا!

كما أن اليمين ومعظم اليسار وقفا ضد حماس وحكومتها الشرعية ولم يتعاونوا معها مما أدى إلى شلها ومقاطعتها فلسطينياً وعربياً ودولياً.

وما زال الحصار عليها بهدف إسقاطها بل وإنهائها تلبية لما
تريده الإمبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني والأنظمة العربية
التابعة لهما، وليستعيد تيار أوصلو مكانته السلطوية كاملة في
الضفة والقطاع!

إن الحديث عن إصلاح المنظمة دون دراسة أسباب فشلها لا يفيد
والترقيع لا يجدي، فنحن بحاجة إلى بناء منظمة تحرير جديدة
لتكون وحدها الجبهة الموحدة للشعب الفلسطيني داخل الأراضي
المحتلة وخارجها، والوحدة الوطنية هي وحدة بين القوى المؤمنة
ببرنامج التحرير الكامل المبني على الميثاق الوطني، ولن تتجح
الوحدة مع من يؤمن ببرنامج مغاير لثقافة المقاومة المسلحة
والتحرير الكامل والتمسك بالبلاءات المقدسة: (لا للاعتراف بالعدو
ولا للمصالحة ولا للسلام معه ولا للتنازل عن ذرة رمل واحدة).
وعلى رأس مهمات المنظمة الجديدة إلغاء كل الاتفاقات التي
عقدت مع المسماة "إسرائيل"، وتوحيد الشعب الفلسطيني في
الداخل والخارج على أرضية الثوابت والميثاق الوطني وحرب
التحرير الشعبية البعيدة المدى حتى إنجاز التحرير الكامل.
ومن مهمات السلطة الوطنية الشريفة والمخلصة والنظيفة ترميم
البيت الفلسطيني، وتثبيت القاعدة الاقتصادية المحررة من
الارتباط بالعدو، وحل مشاكل شعبنا في الداخل، والاستعداد
لمتابعة طريق تحرير فلسطين كلها..

* * *

www.alkottob.com

الهوامش

(1) هناك مناطق أخرى مغتصبة ومحتلة وهي إسكندرون وعربستان وجزر البحرين الثلاث ثم سبتة ومليلية.. لكن تبقى القضية الفلسطينية لها الأولوية لأنها القاعدة الصهيونية السرطانية للغرب الإمبريالي.

(2) مصادر البحث أدبيات منظمة التحرير وفصائل المقاومة ووسائل الإعلام، وحوارات ولقاءات خاصة.

(3) الذي رفع عرفات إلى قيادة المنظمة هو سمعة العمليات الفدائية التي قامت بها فتح في بدايات انطلاقها الوطنية، ثم أثر معركة الكرامة عام 1968 في الضفة الشرقية للأردن، التي تصدى فيها حوالي ثلاثمائة فدائي تساندهم بعض وحدات الجيش الأردني، لغزو القوات الإسرائيلية التي قدرت بخمسة عشر ألف جندي مدججين بالسلاح والعتاد والآليات إضافة إلى دعم الطيران الحربي.. وكانت خسائر القوات الإسرائيلية البشرية حوالي ثلاثين قتيلاً وأعداداً كثيرة من الجرحى..

(4) تم إنشاء جيش التحرير في دورة المجلس الوطني الثالثة التي عقدت في غزة من 20 - 24 / 5 / 1966.

(5) في المؤتمر الإسلامي الثالث الذي عقد في مكة في كانون الثاني 1981 تحت شعار (دولة فلسطين والقدس الشريف)، تم الالتزام بتحرير القدس لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية، وأقر

اعتبار قضية فلسطين جوهر مشكلة "الشرق الأوسط" وهي قضية الأمة الإسلامية الأولى.. ولكن المقصود دويلة فلسطين!

(6) في بدايات اعتداءات النظام الأردني ضد المقاومة الفلسطينية في الأردن عام 1970، اعترف عبد الناصر بأن الملك حسين أخبره بأن هناك في الفصائل من "يقلل الأدب معه" فقال له "أدبهم"، ولكنه وكما قال لم يكن متوقفاً أن تكون حملة التأديب بذاك الشكل، ورحل في معمرة الأحداث قبل أن يحل الإشكالية كما حلها بين المقاومة والسلطة اللبنانية في اتفاقية القاهرة عام 1969 والتي ضمنت حق المقاومة في البقاء والعمل في جنوبي لبنان.

(7) قررت الجبهة الانعزالية بدء عملياتها ضد المقاومة لطردها من لبنان كما حدث في الأردن "1970، 1971"، فبدأت عدوانها في 13 نيسان 1975 بمجزرة عين الرمانة. وكانت الحركة الوطنية اللبنانية تطالب بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. وعدوها وعدو المقاومة واحد فتحالفت مع الثورة الفلسطينية، وتفجر الموقف وتفاقت الأحداث..

وفي مؤتمر القمة العربية الثامنة التي انعقدت في القاهرة في تشرين الأول عام 1976، تقرر تشكيل "قوات ردع عربية" لحفظ الأمن والسلام الأهلي في لبنان. وقد شاركت في تلك القوات السعودية واليمن الديمقراطية والسودان وسورية..

(8) عقب العملية الفدائية البطولية "عملية الشهيد كمال عدوان" التي نفذتها الشهيدة دلال مغربي، اجتاحت القوات الإسرائيلية

جنوبي لبنان في آذار 1978، واحتلته وأقامت عليه دويلة سعد حداد العميلة لها.

(9) شن العدو الصهيوني في تموز عام 1981 عدواناً واسعاً على لبنان شمل: بيروت الفاكهاني والمخيمات، إضافة إلى مخيمات الجنوب والجسور والطرقات.. وقد جابهته الحركة الوطنية والمقاومة ودكت المستعمرات الشمالية، كما أفضلت عدة عمليات إنزال في صور والنبطية.. وقد اعترف العدو بخسائره الكبيرة.

(10) الغزو الإسرائيلي للبنان كان تحت ذريعة محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن في 3 / 6 / 1982، ولكن العملية كان مخططاً لها قبل ذلك حيث زار وزير الحرب الإسرائيلي شارون أمريكا في أيار 1982 وأطلع الأمريكيين على خطة الاجتياح بهدف القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية وإخراجها من لبنان، وكانت القوى الانعزالية وعلى رأسها بشير جميل ورئيس الدولة إلياس سركيس في ذلك الوقت شركاء في المخطط!

(11) هناك عدة محطات هامة نذكر منها:

1- انطلاق المقاومة اللبنانية ضد الصهاينة بعد خروج الثورة الفلسطينية، وقاد حزب الله المقاومة اللبنانية التي اشتركت فيها أحزاب وحركات وطنية متعددة وذات أيديولوجيات مختلفة.. وقد حدثت عدة عمليات هامة في تلك الفترة منها تفجير السفارة الأمريكية مرتين: في 18 / 4 / 1983 وفي 20 / 9 / 1984. وعملية

استشهادية باقتحام سيارة مفخخة مقر القوات الأميركية "المارينز" والفرنسية في بيروت الغربية في 23 / 10 / 1983، وأدى انفجارها إلى قتل حوالي 250 أمريكياً و50 فرنسياً، فانسحبت القوات الأميركية مباشرة من لبنان!

2- بعد مقتل بشير الجميل انتخب مجلس النواب اللبناني شقيقه أمين الجميل فتابع نهج أخيه بشير ووقع مع الإسرائيليين اتفاق 17 أيار عام 1983، وقد أسقطته المقاومة الوطنية اللبنانية بعد انتفاضة 6 شباط 1984.

3- نتيجة ضربات المقاومة انسحب الصهاينة من بيروت إلى الجنوب اللبناني عام 1985.

4- انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية بعد توقيع اتفاقية الطائف في تشرين الأول عام 1989.

5- استمرار الحرب الشعبية ضد الصهاينة ودولة أنطون لحد، وتحقيق انتصارات متعددة منها: في عدوان "تصفية الحساب" في تموز عام 1993 الذي شنه العدو الصهيوني، وعدوان حرب "عناقيد الغضب" في نيسان عام 1996 والذي انتهى بفرض المقاومة "تفاهم نيسان" الذي أقر بشرعية المقاومة..

6- تحرير الجنوب "عدا مزارع شبعا وتلال كفر شوبا" في 25 أيار عام 2000 بعد 22 سنة من الكفاح المتواصل.

(12) سبقتها قمة فاس الأولى حيث عقد مؤتمر القمة العربية الثانية عشرة في 25 / 11 / 1981 في فاس/ المغرب. وقد أخفقت

في إقرار خطة السلام السعودية للتسوية الشاملة التي تتألف من ثمانية بنود منها الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي التي احتلتها عام 67 وتأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام أي الاعتراف بالكيان الإسرائيلي: "حق جميع دول المنطقة العيش بسلام"، وهي تتجاهل منظمة التحرير الفلسطينية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

وخطة السلام تلك هي مبادرة للسلام أعلن عنها الأمير فهد عندما كان ولي العهد السعودي في آب عام 1981، لإنعاش وتعميم معاهدة كامب ديفيد ثم قدمت لقمة فاس الأولى.

وفي قمة فاس الثانية في عام 1982 "وهي امتداد للأولى بعد إخفاقها وتأجيلها"، طرح فهد "وقد صار ملكاً" مرة ثانية مشروعه للسلام بعد تعديلات عليه وقد تم إقراره، بينما أخفق مشروع الرئيس التونسي بورقيبة وهو العودة إلى قرار التقسيم لعام 47. وبورقيبة كان رأيه منذ عام 1966 بأن العرب أخطأوا بعدم قبول قرار التقسيم...!

(13) لم يتعظ الحكام العرب فقد قدم الملك عبد الله مشروعاً عربياً آخر في قمة بيروت عام 2002، ولم يكن يساوي الحبر الذي كُتب به كما قال قادة العدو الصهيوني.. ثم تم التأكيد على المبادرة عام 2007 بعد انتصار تموز عام 2006 مع تشكيل لجنة رباعية لتقوم بالحركة والتسويق!

(14) هناك فصائل قاطعت الدورة وغيرها من الدورات.. وهناك فصائل أخرى أو أحزاب انشقت أو انقسمت دون تغيير الاسم.. وقد اختلف الحاضرون في صياغة البيان السياسي حول ذكر الاعتراف بقراري 242 و 338 كأساس لانعقاد المؤتمر الدولي، أو ذكر الاعتراف بقرارات الشرعية الدولية كلها دون ذكر القرارين. فقد عارضت ذكر القرارين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وجبهة التحرير الفلسطينية وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني وجبهة التحرير العربية وعدد من الأعضاء.. بينما أصرت على ذكر القرارين مع إضافة حق تقرير المصير حركة فتح والحزب الشيوعي الفلسطيني والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين!

ومع أن الحاضرين اتفقوا على تشكيل حكومة منفى إلا أن الفكرة ماتت فيما بعد.

(15) بعد سنة من عودة عرفات إلى غزة نال جائزة نوبل "للسلام" بالاشتراك مع رئيس وزراء الاحتلال الصهيوني إسحق رابين ووزير خارجيته شمعون بيريز!

وانتخب في كانون الثاني 1996 رئيساً لسلطة الحكم الذاتي! واستمرت المفاوضات حتى كامب ديفيد الثانية التي عُقدت في تموز عام 2000 في منتجع كامب ديفيد بين الثلاثي "عرفات ورئيس وزراء العدو باراك والرئيس الأميركي كلينتون" لمناقشة

قضية القدس والمستعمرات واللاجئين، وانتهت المباحثات بعد أسبوعين بالفشل!

واندلعت الانتفاضة الثانية وانتهى الأمر إلى حصار عرفات في المقاطعة، ثم اغتياله في عام 2004.

(16) هناك تطبيع مباشر وتطبيع غير مباشر، وبهنا هنا الحديث عن التطبيع غير المباشر مع العدو الصهيوني في المصطلحات السياسية والإعلامية، حيث وقع في ذاك الخطأ الكثيرون منذ زمن بعيد حتى الوطنيون الذين لا يعترفون بالعدو الصهيوني أبداً؛ فقد شاع استخدام كلمة "إسرائيل" وهو اعتراف غير مباشر يكرس طبيعة وجود الكيان، بينما كان الجذريون الذين لا يؤمنون بالكيان يستخدمون تعبير المسماة إسرائيل أو الكيان الإسرائيلي أو دولة العدو أو فلسطين المحتلة عام 48.. ليثبت في الوجدان والذاكرة أن تلك أرض فلسطينية مستعمرة.

فإذا كانت منظمة "ناطوري كارتا" اليهودية تستخدم مصطلح "المسماة إسرائيل" لأنها لا تعترف بالكيان الصهيوني، فالأولى بالفلسطينيين والعرب أن يستخدموه!

ومن المصطلحات أيضاً "المستوطنات الإسرائيلية" وهي في الحقيقة مستعمرات لأنها قامت على مبدأ طرد أهلها الشرعيين منها وتهديم بيوتهم ثم بناء السكن لليهود المستعمرين. وكلمة مستعمرة هي في الأساس ترجمة خاطئة لكلمة "Colony" التي

تعني حكم دولة أو منطقة من قبل آخرين غير أهلها، وقد أطلقت على المستعمرات التي أقامها الغزاة الأوائل لأمريكا الشمالية. وكلمة استعمار تحمل مدلولات إيجابية من الجذر عمر يعمر، والصحيح أن تترجم الكلمة بتحميلها دلالات سلبية تتضمن احتلال واغتصاب الأرض بالقوة وقتل السكان وطرد ما تبقى منهم وتدمير بيوتهم، وتشديد بيوت للمحتل.. وهكذا الكثير من المصطلحات التي تساهم سلباً في تعويد الأذن العربية على تقبل الكيان بكل أبعاده كأمر حقيقي وواقعي، فينشأ الطفل العربي على سماع تلك الكلمات ويستخدمها كحقيقة يتعايش معها، وهذا احتلال للعقل العربي يمهد الطريق لتكون سالكة أمام التطبيع الأخطر!

(17) المواد الملغاة اثنتا عشرة مادة هي: 6، 7، 8، 9، 10، 15، 19، 20، 21، 22، 23، 30. أما المواد التي حذفت منها مقاطع فهي: 1، 2، 3، 4، 5، 11، 12، 13، 14، 16، 17، 18، 25، 26، 27، 29.

وعملياً لم يعد للميثاق أية قيمة!

(18) في كامب ديفيد عندما طرح عرفات قضية العودة على كلينتون، قال له كلينتون: ما هذه النكتة؟ ولما تحدث عرفات عن القرار المذكور، قال كلينتون باستهزاء: لا تأخذ قرارات الأمم المتحدة على محمل الجد!

(19) بدأت فتح "حركة التحرير الفلسطيني" سياسياً عام 1957، 58 في الكويت، وانطلقت الشرارة الأولى للثورة في 1 / 1 / 1965

من الأردن، وصدر البلاغ العسكري الأول باسم "قوات العاصفة" في 28 / 1 / 1965 وذكر أن الهدف هو: "تصفية الكيان الصهيوني".

ومنذ بدايات الثورة وقعت ضمن حركة فتح صراعات كثيرة خلال 1965 - 1966، ويؤكد بعض من عايشوا تلك الفترة أن هناك من طالب بتنحية عرفات بل فصله من الحركة ومنهم من ينفي ذلك، والمهم أنه استطاع أن يتجاوز ومجموعته المحسوبة على الإخوان المسلمين الصراع، ولكن الأزمة استمرت بعد نكبة 67 وبلغت أوجها في نيسان عام 1968. وفي عام 68 قبلت حركة فتح انضمام "منظمة أحرار فلسطين" إليها وهي تابعة للمخابرات الأردنية. كما قبلت انضمام ضباط مسرحيين من الجيش الأردني للاعتماد عليهم في السيطرة على القواعد، حيث أشيع في ذلك العام إقامة دولة في الضفة والقطاع "تحرير الضفة وقطاع غزة وبناء السلطة السياسية فيهما"، مما دفع بعض المحللين آنذاك إلى القول بأن أحداث الأردن كانت بهدف إقناع الناس بالتسوية!

وقد استمرت الأزمات في الأعوام 71 و 72 و 73 وكان بعضها يأخذ طابع الصدمات المسلحة، وكان آخرها انتفاضة فتح والانشقاق عام 1983.. وما أعقبه من معارك في طرابلس بعد عودة عرفات المفاجئة إليها على الرغم من توقيعه اتفاق عدم العودة إلى لبنان مع فيليب حبيب! وكذلك الاشتباكات في البقاع ضد أنصار عرفات وإخراجهم منها.. ثم تمت متابعتهم في

المخيمات حول بيروت وفي صور ولا سيما في "مخيم الرشيدية" وهو ما عرف بحرب المخيمات "من أيار 1985 وحتى أواخر 1987" وتوقف القتال مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في الضفة الغربية وغزة، وقد انحصر أنصار عرفات في الجنوب فقط.

وجوهر تلك الأزمات هو الاحتجاج على سياسة ونهج عرفات. ولكن عرفات لم يكثرث وقام بزيارة مبارك في مصر، وصفى المعارضين له في تونس ودفع الأمور باتجاه التسوية والحل السلمي!

(20) ذاك مشروع إيغال ألون طرحه عام 1969، كما طرحه شمعون بيريز في الجمعية العامة أواخر 1985، وهو يتضمن تقاسماً وظيفياً بين المسماة "إسرائيل" والأردن في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 67 عبر تفاوض مع الأردن بوفد مشترك أردني/ فلسطيني، واستبعاد منظمة التحرير، والغاية إقامة حكم ذاتي مرتبط بالأردن. والحكم الذاتي ذكر في ملحقات اتفاقية كامب ديفيد بين الكيان الصهيوني والنظام المصري.

(21) كما وصفت الجبهة الديموقراطية انشقاق "الاتحاد الفلسطيني الديمقراطي - فدا" عام 1991.

(22) إن وجود تنظيمين يدعيان الماركسية اللينينية في مكان واحد أحدهما كاذب كما تقول كتابات لينين، فكيف بيساريات متعددة، وكل واحد منها يظن نفسه أنه هو على صواب والبقية

ضالة، وكل منها يتهم الآخرين بيسارية انتهازية أو يمينية انتهازية أو يسارية طفولية، أو يسارية بيروقراطية أو يسارية لفظية إلى آخر قاموس التوصيفات!

لقد جرت محاولات توحيدية ولكنها لم تستمر، فمثلاً تشكلت قيادة مشتركة بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في 25 / 6 / 1983. وأنشئ تحالف ديمقراطي بين الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي وجبهة التحرير الفلسطينية. ولما تشكلت جبهة الإنقاذ من الفصائل التي على رأسها فتح الانتفاضة، انسحبت الشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية وانضمتا إلى جبهة الإنقاذ.

والمثير للعجب ما حدث في الانتخابات التي أجرتها السلطة بعد رحيل عرفات إذ تنافس ثلاثة من اليسار على رئاسة السلطة مقابل اليمين، ولو تحالف اليسار على مرشح واحد وعبؤوا الشارع جيداً لربما كانت هناك فرصة ما لفوز اليسار بالرئاسة!

(23) تبنت الجبهة الديمقراطية برنامج الدولة في الضفة والقطاع للجبهة في آب 1973 "الدورة الرابعة للجنة المركزية"، ثم تبني المجلس الوطني في دورته "12" في حزيران 1974 برنامج "النقاط العشر".

* * *

www.alkottob.com

الملحق:

الميثاق الوطني الفلسطيني

جاء الميثاق الوطني الفلسطيني في 10 / 7 / 1968 ليؤكد القرارات والمبادئ والأهداف العربية الفلسطينية وبدءاً من المؤتمر الفلسطيني الأول المنعقد في القدس عام 1919 ثم ما تلاه 1922، 1936، 1946. وفي 28 / 5 / 1964 أصدر المجلس الوطني الفلسطيني (وكان اسمه المؤتمر العربي الفلسطيني) في دورته الأولى التي عقدت في القدس، الميثاق القومي الفلسطيني المبني على قرارات المؤتمرات السابقة، وأعلن قيام منظمة التحرير الفلسطينية. وفي الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة في 10 / 7 / 1968 أقرت تسميته الميثاق الوطني الفلسطيني وجرت بعض التعديلات عليه، وقد حصل على إجماع الفلسطينيين كافة ودون أية معارضة. وهكذا صار الميثاق هو البرنامج الإستراتيجي الشرعي الوحيد لنضال الشعب الفلسطيني لتحرير فلسطين كل فلسطين. وهذا يعني أن أي تعديل أو إلغاء لأية مادة يحتاج إلى إجماع الشعب الفلسطيني وهو وحده صاحب الحق في ذلك. ولا يحق ذلك لأي كان، ومهما كانت صفته، دون الرجوع إلى الإجماع الفلسطيني.

يتألف الميثاق من ثلاث وثلاثين مادة:

المادة (1):

فلسطين وطن الشعب العربي الفلسطيني، وهي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية.

المادة (2):

فلسطين بحدودها التي كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني هي وحدة إقليمية لا تتجزأ.

المادة (3):

الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه، ويقرر مصيره بعد أن يتم تحريره وفق مشيئته، وبمحض إرادته واختياره.

المادة (4):

الشخصية الفلسطينية صفة أصيلة لازمة لا تزول باحتلال، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء. وإن الاحتلال الصهيوني وتشيت الشعب العربي الفلسطيني نتيجة النكبات التي حلت به لا يفقدانه شخصيته وانتماءه الفلسطيني ولا ينفيانها.

المادة (5):

الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947، سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني.

المادة (6):

اليهود الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها، يعتبرون فلسطينيين.

المادة (7):

الانتماء الفلسطيني والارتباط المادي والروحي والتاريخي بفلسطين حقائق ثابتة، وإن تنشئة الفرد تنشئة عربية ثورية واتخاذ كافة وسائل التوعية والتثقيف لتعريف الفلسطيني بوطنه تعريفاً روحياً ومادياً عميقاً، وتأهيله للنضال والكفاح المسلح، والتضحية بماله وحياته لاسترداد وطنه حتى التحرير واجب وطني.

المادة (8):

المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني هي مرحلة الكفاح الوطني لتحرير فلسطين، ولذلك فإن التناقضات بين القوى الوطنية الفلسطينية هي نوع من التناقضات الثانوية التي يجب أن تتوقف لصالح التناقض الأساسي ما بين الصهيونية والاستعمار من جهة، وبين الشعب الفلسطيني من جهة ثانية. وعلى هذا الأساس فإن الجماهير الفلسطينية سواء من كان منها في أرض الوطن أو في المهاجر، تشكل منظمات وأفراد جبهة وطنية واحدة، تعمل لاسترداد فلسطين وتحريرها بالكفاح المسلح.

المادة (9):

الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك إستراتيجية وليس تكتيكاً. ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني

تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة، لتحرير وطنه والعودة إليه، وعن حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه.

المادة (10):

العمل الفدائي يشكل نواة حرب التحرير الشعبية الفلسطينية، وهذا يقتضي تصعيده وشموله وحمايته، وتعبئة كافة الطاقات الجماهيرية والعلمية الفلسطينية وتنظيمها وإشراكها في الثورة الفلسطينية المسلحة، وتحقيق التلاحم النضالي الوطني بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني، وبينها وبين الجماهير العربية ضماناً لاستمرار الثورة وتصاعدها وانتصارها.

المادة (11):

يكون للفلسطينيين ثلاثة شعارات: الوحدة الوطنية، والتعبئة القومية، والتحرير.

المادة (12):

الشعب العربي الفلسطيني يؤمن بالوحدة العربية ولكي يؤدي دوره في تحقيقها، يجب عليه في هذه المرحلة من كفاحه الوطني أن يحافظ على شخصيته الفلسطينية ومقوماتها، وأن ينمي الوعي بوجودها، وأن يناهض أيّاً من المشروعات التي من شأنها إذابتها أو إضعافها.

المادة (13):

الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان، يهيئ الواحد منها تحقيق الآخر. فالوحدة العربية تؤدي على تحرير فلسطين وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية. والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب.

المادة (14):

مصير الأمة العربية بل الوجود العربي ذاته رهن بمصير القضية الفلسطينية، ومن هذا الترابط ينطلق سعي الأمة العربية وجهدها لتحرير فلسطين. ويقوم شعب فلسطين بدوره الطبيعي لتحقيق هذا الهدف القومي المقدس.

المادة (15):

تحرير فلسطين من ناحية عربية هو واجب قومي لرد الغزوة الصهيونية والإمبريالية عن الوطن العربي الكبير ولتصفية الوجود الصهيوني في فلسطين، تقع مسؤولياته كاملة على الأمة العربية شعوباً وحكومات وفي طليعتها الشعب العربي الفلسطيني. ومن أجل ذلك على الأمة أن تعبئ جميع طاقاتها العسكرية والبشرية والمادية والروحية، للمساهمة مساهمة فعالة مع الشعب الفلسطيني في تحرير فلسطين. وعليها بصورة خاصة في مرحلة الثورة الفلسطينية المسلحة القائمة الآن أن تبذل وتقدم للشعب الفلسطيني كل العون وكل التأييد المادي والبشري، وتوفر له كل الوسائل والفرص الكفيلة بتمكينه من الاستمرار، للقيام بدوره الطبيعي في متابعة ثورته المسلحة حتى تحرير وطنه.

المادة (16):

تحرير فلسطين من ناحية روحية، يهيئ للبلاد المقدسة جواً من الطمأنينة والسكينة تصان في ظلالة جميع المقدسات الدينية وتكفل حرية العبادة والزيارة للجميع من غير تفريق ولا تمييز، سواء على أساس العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين. ومن أجل ذلك فإن أهل فلسطين يتطلعون إلى نصررة جميع القوى الروحية في العالم.

المادة (17):

تحرير فلسطين من ناحية إنسانية يعيد إلى الإنسان الفلسطيني كرامته وعزته وحرريته، لذلك فإن الشعب العربي الفلسطيني يتطلع إلى دعم المؤمنين بكرامة الإنسان وحرريته في العالم.

المادة (18):

تحرير فلسطين من ناحية دولية، هو عمل دفاعي تقتضيه ضرورات الدفاع عن النفس. من أجل ذلك فإن الشعب الفلسطيني الراجب في مصادقة جميع الشعوب يتطلع إلى تأييد الدول المحبة للحرية والعدل والسلام، لإعادة الأوضاع الشرعية إلى فلسطين وإقرار الأمن والسلام في ربوعها، وتمكين أهلها من ممارسة السيادة الوطنية والحرية القومية.

المادة (19):

تقسيم فلسطين الذي جرى عام 1947 وقيام "إسرائيل" باطل من أساسه، مهما طال عليه الزمن لمغاييرته لإرادة الشعب الفلسطيني

وحقه الطبيعي في وطنه ومناقضته للمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وفي مقدمتها حق تقرير المصير.

المادة (20):

يعتبر باطلاً كل من تصريح بلفور وصك الانتداب، وما ترتب عليهما، وإن دعوى الرابطة التاريخية أو الروحية بين اليهود وفلسطين، لا تتفق مع حقائق التاريخ ولا مع مقومات الدولة في مفهومها الصحيح. وإن اليهودية بوصفها ديناً سماوياً وليست قومية ذات وجود مستقل، وكذلك فإن اليهود ليسوا شعباً واحداً له شخصيته المستقلة، وإنما هم مواطنون في الدول التي ينتمون إليها.

المادة (21):

الشعب الفلسطيني معبراً عن ذاته بالثورة الفلسطينية المسلحة يرفض كل الحلول البديلة عن تحرير فلسطين، تحريراً كاملاً، ويرفض كل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها.

المادة (22):

الصهيونية حركة سياسية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالإمبريالية العالمية، ومعادية لجميع حركات التحرر والتقدم في العالم، وهي حركة عنصرية تعصبية في تكوينها، عدوانية توسعية استيطانية في أهدافها، وفاشية نازية في وسائلها. وإن "إسرائيل" هي أداة الحركة الصهيونية وقاعدة بشرية جغرافية للإمبريالية العالمية،

ونقطة ارتكاز ووثوب لها في قلب الوطن العربي، لضرب أمانى الأمة العربية في التحرر والوحدة والتقدم. وإن "إسرائيل" مصدر دائم لتهديد السلام في الشرق الأوسط والعالم أجمع. ولما كان تحرير فلسطين يقضي على الوجود الصهيوني والإمبريالي فيها، ويؤدي إلى استتباب السلام في الشرق الأوسط، لذلك فإن الشعب الفلسطيني يتطلع إلى نصره جميع أحرار العالم وقوى الخير والتقدم والسلام فيه، ويناشدهم جميعاً على اختلاف ميولهم واتجاهاتهم تقديم كل عون له في نضاله العادل المشروع لتحرير وطنه.

المادة (23):

دواعي الأمن والسلم ومقتضيات الحق والعدل تتطلب من الدول جميعها، حفظاً لعلاقات الصداقة بين الشعوب واستبقاء لولاء المواطنين لأوطانهم، أن تعتبر الصهيونية حركة غير مشروعة وتحرم وجودها ونشاطها.

المادة (24):

يؤمن الشعب العربي الفلسطيني بمبادئ العدل والحرية والسيادة وتقرير المصير والكرامة الإنسانية، وحق الشعوب في ممارستها.

المادة (25):

تحقيقاً لأهداف هذا الميثاق ومبادئه، تقوم منظمة التحرير الفلسطينية بدورها الكامل في تحرير فلسطين.

المادة (26):

منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حق تقرير مصيره فيه، في جميع مجالات الميادين العسكرية والسياسية والمالية، وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي.

المادة (27):

تتعاون منظمة التحرير الفلسطينية مع جميع الدول العربية كل حسب إمكانياتها، وتلتزم بالحياد فيما بينها في ضوء مستلزمات معركة التحرير وعلى أساس ذلك. ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية.

المادة (28):

يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها، ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية.

المادة (29):

الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير واسترداد وطنه، ويحدد موقفه من كافة الدول والقوى على أساس مواقفها من قضيته، ومدى دعمها له في ثورته لتحقيق أهدافه.

المادة (30):

المقاتلون وحملة السلاح في معركة التحرير، هم نواة الجيش الشعبي الذي سيكون الدرع الواقى لمكتسبات الشعب العربي الفلسطيني.

المادة (31):

يكون لهذه المنظمة علم وقسم ونشيد. ويقرر ذلك كله بموجب نظام خاص.

المادة (32):

يلحق هذا الميثاق نظام يعرف بالنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، تحدد فيه كيفية تشكيل المنظمة وهيئاتها ومؤسساتها واختصاصات كل منها، وجميع ما تقتضيه الواجبات الملقاة عليها بموجب هذا الميثاق.

المادة (33):

لا يعدل هذا الميثاق إلا بأكثرية ثلثي مجموع أعضاء المجلس الوطني في منظمة التحرير الفلسطينية وفي جلسة خاصة يدعى إليها من أجل هذا الغرض.

* * *

www.alkottob.com